المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المندوبية السامية للتخطيط
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

اليوم العالمي للإحصاء
20.10.2025
إحصاءات وبيانات عالية الجودة لفائدة الجميع

خمس سنوات من الإنجازات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط (2021-2025)

أكتوبر 2025

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵔⵉ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

اليوم
العالمي
للإحصاء
20.10.2025
إحصاءات وبيانات
عالية الجودة
لفائدة الجميع

خمس سنوات من الإنجازات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط (2021-2025)

أكتوبر 2025

فهرس

6 تقديم

9 إنتاج المعطيات الإحصائية

57 تثمين المعطيات الإحصائية

77 الأنشطة الإحصائية على الصعيد الجهوي

85 تتبع برامج التنمية

تقديم

تعتبر المندوبية السامية للتخطيط بمثابة الركيزة الأساسية للنظام الإحصائي الوطني ببلادنا. إذ تضطلع هذه المؤسسة الوطنية المستقلة بمهمة إنتاج وتحليل ونشر المعطيات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية. وتندرج أنشطتها ضمن مسلسل متواصل من التحديث والعصرنة، وذلك انسجاماً مع متطلبات النموذج التنموي الجديد وأجندة إفريقيا 2063 وأهداف التنمية المستدامة 2030.

وتحرص المندوبية السامية للتخطيط على توفير معطيات إحصائية موثوقة وقابلة للمقارنة ومتاح الولوج إليها، تغطي مجموع التراب الوطني ومختلف القطاعات الاقتصادية. وتستخلص هذه المعطيات من منظومة إحصائية متكاملة تعتمد على بحوث إحصائية ميدانية منتظمة وواسعة النطاق، تشمل الأسر والمؤسسات العمومية والخاصة، مما يمكن من تتبع الديناميات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ودعم السياسات العمومية وتعزيز أسس التخطيط على المستويين الوطني والترابي.

وتعرف هذه العمليات الإحصائية دينامية تحديث منهجي وتكنولوجي متواصلة شملت رقمنة عمليات تجميع المعطيات، واعتماد التوطين الجغرافي المرقمن، وتوسيع التغطية الموضوعاتية والترابية. كما شمل ورش التحديث هذا، تمكين المستعملين من الولوج للمعطيات الإحصائية، سواء ذات الطابع التجميعي أو الفردي، في إطار من الانفتاح والشفافية، مع التقيد باحترام مبدأ السرية، وذلك تعزيزاً لثقة المستعملين ومشاركتهم الفاعلة.

ومن خلال نظام المحاسبة الوطنية، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بقياس الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتبادلات وفق المعايير الدولية المعتمدة، مما يتيح تتبع النمو الاقتصادي وتقييم السياسات العمومية وصياغة توصيات مبنية على معطيات دقيقة ومتكاملة.

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵏⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

ولا يقتصر دور المندوبية السامية للتخطيط على الإنتاج الإحصائي فحسب، بل يشمل أيضاً التحليل السوسيو-اقتصادي والاستشرافي. فهي تنشر بانتظام تقريرين رئيسيين، يهمان الميزانية الاقتصادية الاستشرافية والميزانية الاقتصادية التوقعية، اللذان يقدمان توقعات ظرفية قصيرة المدى وإطاراً مرجعياً لتحليل الظرفية الاقتصادية، لفائدة صانعي القرار العمومي والفاعلين الإقتصاديين. كما تسهر هذه المؤسسة على تطوير أدوات للتحليل والمحاكاة، من شأنها أن تُمكّن من دعم بلورة السياسات العمومية وتتبعها على أسس علمية، وتجمع بين الإحصاء والتوقع والاستشراف.

وانطلاقاً من معطيات الإحصاءات العامة للسكان والسكنى والبحوث لدى الأسر، تُنجز المندوبية السامية للتخطيط دراسات معمقة حول ظروف عيش السكان، وتُعد خرائط حول الفقر، تمكّن من تحديد مختلف مظاهر الحرمان الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والسكن والبنيات التحتية الأساسية، مما يوفر قراءة مندمجة للفوارق والهشاشة البنيوية على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية.

كما تتولى المندوبية، بتكليف من اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، إعداد التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة، وفق مقاربة تشاركية تشمل القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية ومكونات المجتمع المدني، بما يضمن تنسيقاً فعالاً وتملكاً جماعياً لقضايا الاستدامة.

وتؤمّن المندوبية تغطية ترابية شاملة بفضل شبكة تضم 12 مديرية جهوية و5 مديريات إقليمية و6 مصالح إقليمية. وتضم هذه المصالح حوالي 40% من الموارد البشرية الإجمالية للمندوبية. وتشكل هذه المصالح اللاممركزة ركيزة أساسية في تجميع واستغلال وتحليل ونشر المعطيات على المستوى الترابي، مساهمةً بذلك في إنجاح ورش الجهوية المتقدمة. ومنذ سنة 2017، أطلقت المندوبية برنامجاً طموحاً لتأهيل النظام الإحصائي الجهوي، يهدف إلى تعزيز القدرات المحلية، ورقمنة العمليات، وتوسيع نطاق الأنشطة الميدانية.

وبذلك، تكرّس المندوبية السامية للتخطيط مكانتها كفاعل استراتيجي في منظومة الحكامة القائمة على المعطيات، لا كمجرد منتج للإحصاءات، بل كشريك أساسي في دعم التخطيط الترابي، وتطوير الدراسات الاستشرافية، وإدماج متطلبات التنمية المستدامة في السياسات العمومية.

ويأتي هذا الإصدار بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للإحصاء لسنة 2025، موجَّهًا إلى مختلف مستعملي المعطيات، بهدف إبراز غنى وتنوع أعمال المندوبية السامية للتخطيط، في إطار سياسة تقوم على الانفتاح والشفافية، وتكفل إتاحة البيانات الإحصائية المجمعة والمفصلة وفقاً لمقتضيات السرية المعمول بها، خدمةً للمعرفة والتقدم والتنمية الشاملة بالمغرب.

١.
إنتاج المعطيات الإحصائية

1. الإحصاءات الديموغرافية والاجتماعية

الإحصاء العام للسكان والسكنى لعام 2024

يعد الإحصاء العام للسكان والسكنى المصدر الوحيد للمعطيات التي توفر معلومات شاملة وموثوقة ومُحينة حول السكان وقطاعات التنمية الرئيسية على جميع المستويات الجغرافية: المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والجماعي وعلى مستوى الدواوير.

وستمكّن المعطيات التي جُمعت خلال إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، ما بين 1 و30 شتنبر 2024، من احتساب مختلف المؤشرات الضرورية لتقييم وتتبع السياسات العمومية وبرامج التنمية، باعتبارها أداة أساسية لاتخاذ القرار وللتخطيط.

كما ستُعتمد هذه المعطيات كمصدر مرجعي لتتبع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، ولمواكبة تنفيذ النموذج التنموي الجديد، وكذا لتتبع الاستراتيجية الوطنية لتعميم التغطية الصحية.

لماذا الإحصاء العام للسكان والسكنى؟

تُحدَّد أهداف الإحصاء العام للسكان والسكنى بناءً على الأولويات الوطنية فيما يخص المعطيات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية حول السكان والأسر والسكن، وكذلك استناداً إلى توصيات الأمم المتحدة. وتهدف هذه الأهداف إلى:

- تحديد عدد السكان القانونيين على مستوى جميع الوحدات الإدارية للمملكة ؛
- تجميع الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان ؛
- تحديد حجم المساكن وظروف سكن الأسر ؛
- إنشاء قاعدة للمعاينة لإنجاز البحوث الوطنية لدى الأسر.

إحصاء
RECENSEMENT | ٢٠٢٤
2024
قيمة بلادنا سكانها

ما هي الخصائص الأساسية للإحصاء العام للسكان والسكنى؟

- **العدّ الفردي :** يضمن إحصاء كل فرد وكل مسكن بشكل منفصل ؛
- **الشمولية** : يضمن تغطية كاملة للتراب الوطني من دون إغفال أو تكرار ؛
- **التزامن** : تُجمع جميع المعطيات بالإحالة إلى نفس التاريخ المرجعي ؛
- **الدورية :** يُنجز الإحصاء العام بصفة دورية مما يتيح متابعة التطور الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي للسكان.

ما هو مبدأ الإقامة في الإحصاء العام للسكان والسكنى؟

على غرار الإحصاءات السابقة، يعتمد المغرب إحصاءً قائماً على مبدأ الإقامة المعتادة في التاريخ المرجعي (فاتح شتنبر 2024). ويُعتبر مقيماً في مكان ما، كل شخص يقيم عادة في ذلك المكان أو ينوي الإقامة فيه لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

ماهي الفئات السكانية المعنية بالإحصاء؟

وفقًا للإحصاء العام للسكان والسكنى، فإن السكان القانونيين للمغرب يتكونون من الأشخاص المقيمين في المملكة، بغض النظر عن جنسيتهم ووضع إقامتهم القانوني. ويشمل:

- الأشخاص الذين يعيشون داخل أسر قارة أو رحالة أو الأشخاص بدون مأوى ؛
- الأشخاص الذين يعيشون بشكل جماعي لأسباب مهنية أو صحية أو غيرها (الثكنات العسكرية والقوات المساعدة، المؤسسات السجنية، دور الرعاية، المستشفيات، الأوراش، إلخ).

غير أن السكان القانونيين لا يشملون المغاربة المقيمين بالخارج الذين يتم إحصاؤهم في بلدان إقامتهم، والأجانب غير المقيمين الذين يوجدون بالمغرب بصفة مؤقتةً، وأعضاء السلك الدبلوماسي المقيمين في السفارات والقنصليات.

ما هي المنهجية المعتمدة في الإحصاء؟

تم الاعتماد في إحصاء 2024 على منهجية جديدة مكّنت من ترشيد الموارد البشرية والمادية والمالية، وتحسين جودة المعطيات المجمعة من خلال تقليص مدة استجواب الأسر وكذا فترة استغلال المعطيات ونشر النتائج. وقد اعتمدت هذه المنهجية على استعمال استمارتين:

- استمارة قصيرة، موجهة إلى كافة الأسر، لتحقيق الأهداف الأساسية للإحصاء عبر جمع المعلومات الأساسية حول البنية الديموغرافية، الظواهر الديموغرافية النادرة، ونوع السكن ؛
- استمارة طويلة، موجهة إلى حوالي 30% من الأسر المحصاة، لإعطاء صورة دقيقة عن الخصائص الديموغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان، وكذلك الظروف السكنية والبيئة للأسر. بالإضافة إلى ذلك، مكنت هذه الاستمارة من تجميع معلومات معمقة حول مواضيع جديدة مثل استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (TIC)، التغطية الصحية، وصحة السكان.

كيف تمت رقمنة الإحصاء؟

شملت الرقمنة جميع مراحل إنجاز الإحصاء العام للسكان والسكنى، مما مكّن من تجميع واستغلال ومعالجة آمنة للمعطيات ونشرها بشكل شامل وسريع. وتشمل أهم المراحل:

- الأشغال الخرائطية للإحصاء: من خلال اعتماد نظام المعلومات الجغرافية (SIG)، تم تقسيم التراب الوطني إلى 37.110 منطقة إحصاء، و10.958 منطقة مراقبة، و935 منطقة إشراف، لضمان التغطية الشاملة للمساكن والأسر والسكان، مع تحديد المواقع الجغرافية لأكثر من 4,1 مليون بناية حضرية وأكثر من 33 ألف دوار قروي ؛
- انتقاء وتكوين المرشحين: تقدم حوالي 500 ألف مرشح ومرشحة للمشاركة في عملية الإحصاء، تم اختيار 200 ألف منها للتكوين. وتم اعتماد برنامج تكوين عبر مرحلتين:
- تكوين نظري عن بعد (مارس - يونيو 2024) مكّن من اختيار 91.664 مرشحاً اجتازوا بنجاح جميع الوحدات التقنية للإحصاء ؛
- تكوين تطبيقي حضوري (يوليوز - غشت 2024) لـ 55.000 باستعمال اللوحات الرقمية (Tablettes)، وفق تنظيم هرمي على ثلاث مراحل: مشرفون، مراقبون، ومكلفون بالإحصاء.

تجميع المعطيات في الميدان: طوّرت المندوبية السامية للتخطيط تطبيقاً معلوماتياً مدمج باللوحات الرقمية يسمح بتجميع دقيق للمعطيات عبر دمجه لاختبارات الصلاحية والتناسق، بمستويات مراقبة متعددة (المشرف والمراقب الميداني) مع تتبع من طرف فرق مركزية. وقد تمت عملية تجميع المعطيات من 1 إلى 30 شتنبر 2024 من خلال مقابلات مع أحد أفراد الأسرة وتسجيل الأجوبة مباشرة على اللوحة الرقمية.

كيف تم تأمين معطيات الإحصاء؟

تُعد سرية المعطيات ممارسة أساسية اعتمدتها المندوبية السامية للتخطيط لضمان أمن وموثوقية وسرية المعلومات المجمعة، وذلك باعتماد أنظمة معلوماتية مؤمّنة تمكن من مراقبة فورية لجودة المعطيات المجمعة، بالإضافة إلى إخفاء هوية البيانات الشخصية وفقاً للأحكام القانونية المعمول بها.

كما تضمن التقنيات الحديثة للتشفير حماية المعلومات المتبادلة بين الأجهزة اللوحية والخادم المركزي. علاوة على ذلك، تم اعتماد نظام إدارة الأجهزة المحمولة (MDM) لإدارة الأجهزة اللوحية بشكل آمن، والتحكم فيها عن بُعد.

كيف يتم استغلال المعطيات ونشرها؟

مكّن الحل المعلوماتي المعتمد، الذي يُدمج اختبارات الصلاحية والتناسق والإحالة والذي يُتيح مراقبة فورية لجودة المعطيات المجمعة، من تقليص مدة استغلال المعطيات بشكل ملموس.

أما نشر نتائج الإحصاء، فيتم بشكل تدريجي وفق الأولويات المعتمدة، وبأشكال وأنماط مختلفة.

نشر النتائج

السكان القانونيون للمغرب: بلغ عدد سكان المغرب في فاتح شتنبر 2024 ما مجموعه 36.828.330 نسمة، من بينهم 36.680.178 مغربياً و 148.152 أجنبياً. في المجال الحضري، بلغ عدد السكان 23.110.108 نسمة أما في المجال القروي بلغ عدد السكان 13.718.222 نسمة.

المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان والأسر: وتتعلق هذه النتائج بالخصائص الديموغرافية للسكان، والتعليم والأمية، واللغات المحلية المستعملة، والإعاقة، والنشاط الاقتصادي، واستخدام التكنولوجيات، والتغطية الصحية، وظروف سكن الأسر حسب مختلف التقسيمات الإدارية للمملكة

الخرائط التفاعلية: تم إنتاج خرائط تفاعلية تتعلق بـ:

أطلس خاص بالمميزات السوسيو ديموغرافية للمغرب 2024

خريطة الفقر المتعدد الأبعاد

مذكرات

السكان القانونيون للمغرب موزعين حسب الجهات والأقاليم والعمالات والجماعات حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان والأسر

البحث الوطني حول التشغيل

يعتبر البحث الوطني حول التشغيل (ENE) المصدر الرئيسي للمعلومات حول سوق الشغل في المغرب. يقدم هذا البحث تشخيصا مفصلا لوضعية وتطور النشاط، والشغل، والشغل الناقص لليد العاملة على المستوى الوطني وعلى مستوى الجهات، وذلك وفقا لتوصيات المكتب الدولي للشغل (BIT).

لماذا هذا البحث ؟

يهدف البحث أساسا إلى :

- تحديد الخصائص الديموغرافية والثقافية الأساسية للسكان بالمغرب ؛
- تحديد حجم والخصائص السوسيو-مهنية للسكان النشيطين بجميع مكوناتهم، أي السكان النشيطين المشتغلين، والعاطلين، وكذلك السكان في وضعية شغل ناقص ؛
- توفير معلومات حول ظروف السكن ؛
- قياس مدى استفادة السكان من الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ما هي المنهجية المتبعة ؟

البحث الوطني حول التشغيل عملية مستمرة، تُجمع بياناتها على مدار السنة، من خلال استجوابات مباشرة بمساعدة الحاسوب (CAPI) يستهدف البحث جميع الأشخاص المقيمين بالتراب الوطني الذين يقطنون، وقت إجراء البحث، ما يُسمى بمساكن «اعتيادية»، بغض النظر عن جنسياتهم.

تخضع طريقة المعاينة المتبعة في البحث إلى مبادئ العينة الطبقية موزعة عبر المكان والزمان. ويبلغ حجم العينة السنوية حوالي 90.000 أسرة (30.000 منها بالوسط القروي)، ممثلة لمختلف الفئات السوسيو-اقتصادية وجهات المملكة.

كيف يتم نشر النتائج ؟

يتم نشر نتائج البحث الوطني حول التشغيل (ENE) بشكل فصلي وسنوي من خلال عدة وسائل للنشر، مثل المذكرات الإخبارية، والتقارير، وقواعد البيانات... يتم نشرها في إطار المعيار الخاص لنشر البيانات لصندوق النقد الدولي (NSDD)، الذي انخرطت فيه المندوبية السامية للتخطيط في أكتوبر 2005، وفقا لجدول زمني يحدد سنويا.

نحو إصلاح شامل للبحث الوطني حول التشغيل (ENE) ابتداءً من يناير 2026

منذ إطلاقه سنة 1976، شهد البحث الوطني حول التشغيل تغييرات مستمرة ؛ حيث تم تحسين المنهجية والإطار المفاهيمي والمعاينة وأدوات جمع البيانات، بالإضافة إلى الإطار التنظيمي، خاصة بعد الانتهاء من كل إحصاء عام للسكان والسكنى (1982 ، 1994 ، 2004 ، 2014). في هذا السياق، شرعت المندوبية السامية للتخطيط في عملية تعزيز نظام مسح التوظيف الوطني، ومن المقرر أن يبدأ جمع بياناته في يناير 2026. وتشمل هذه العملية تحديث الأطر المفاهيمية، وتحسين منهجية العينة، وإثراء المواضيع التي يتم تناولها. ويهدف هذا التحديث بشكل رئيسي إلى:

- فهم التحولات السريعة والعميقة التي يشهدها عالم الشغل بشكل أفضل ؛
- دمج أحدث المعايير الدولية التي تحكم إنتاج إحصاءات سوق الشغل ؛
- تحسين منهجية المعاينة بما يسمح بقياس تطور المؤشرات على أساس فصلي (مع الحفاظ على القياس على أساس سنوي)، وتعزيز التمثيلية الترابية)على المستويين الجهوي والإقليمي) ؛
- تحديث قاعدة المعاينة انطلاقًا من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، من خلال زيادة حجم العينة بشكل كبير (من 90.000 إلى أكثر من 130.000 أسرة)، واعتماد نموذج جديد للتناوب يجمع بين الدورات الفصلية والسنوية ؛
- توسيع التغطية الموضوعاتية، من خلال إدماج أبعاد جديدة مرتبطة بتطورات سوق الشغل، مثل التشغيل الأخضر، والتحول الرقمي، وهجرة اليد العاملة، وظروف العمل، وذلك بهدف توفير معطيات أدق لتنوير السياسات العمومية والاستجابة للطلب المتزايد لمستعملي البيانات.

نشر النتائج

المنشورات الفصلية والسنوية للإحصاءات
حول سوق الشغل في المغرب

البحث الوطني حول العائلة

تـؤدي الأسرة، باعتبارهـا الخليـة الأساسـية للمجتمـع المغـربي، دورًا جوهريًـا في التماسـك الاجتماعـي، والتضامـن بين الأجيـال، وتوفـر القـدرة على الصمـود في مواجهـة الصدمـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة. كما تشـكّل فضـاءً للاخـتلاط الاجتماعي والتربـوي، وتحمـل مسـؤولية ورعايـة الأطفـال ودعـم كبـار السـن، مـع ضمان وظائفهـا الاجتماعيـة والاقتصاديـة. و تطـرح التحـولات الديموغرافيـة والاقتصاديـة والثقافيـة تسـاؤلات حـول تطـور بنيـة الأسرة وآليـات تكيفهـا ودورهـا كنظـام حمايـة اجتماعيـة. وفي هـذا الاطـار يتـم إنجـاز بحـث وطنـي حـول العائلـة، بعـد النسـخة الأولى في 1995، يسـتجيب للحاجـة الماسـة إلى توفـر مـؤشرات محدّثـة تمكـن مـن تحليـل هـذه التحـولات وفهمهـا.

ما هي أهداف البحث الوطني حول العائلة؟

يمكن تلخيص أهداف البحث الوطني حول العائلة في:

- تكويـن قاعـدة بيانـات متكاملـة ومتنوّعـة حـول العائلـة مـع تشـخيص مفصّـل للـأسرة المعـاصرة مـن خـلال استكشـاف آليـات تكيفهـا وتصوراتهـا الجديـدة ؛
- توفير المؤشرات الإحصائية المحدثة حول بنية الأسرة وديناميكياتها ؛
- تحديد مختلف تصنيفات الأسرة المغربية ورسم ملامح شبكاتها العائلية ؛
- تحليـل عمليـات تكويـن العائلـة، وتفككهـا وإعـادة تركيبهـا في تفاعـل مـع السـلوكيات الديموغرافيـة للسـكان ؛
- اسـتعادة المسـارات العائليـة انطلاقًـا مـن بيانـات سـير ذاتيـة للتعـرّف عـلى الآليـات التـي تتبنّاهـا الأسرة المعـاصرة للتكيـف ؛
- دراسة دور الأسرة من خلال التضامن والتحويلات داخل الأسرة ؛
- دراسـة الروابـط بـين الهيـاكل العائليـة والحركيـة الاجتماعيـة مـن خـلال دراسـة أثرهـا عـلى الفـرص التعليميـة والمهنيـة ؛
- تحليل القيم الاجتماعية في إعادة تعريف الأدوار والتوقعات داخل الاسرة.

ما هي المنهجية المعتمدة؟

يسـتهدف البحـث الوطنـي حـول العائلـة 2025 عيّنـة تضـم 14 ألـف أسرة، تمثّـل جميـع الشرائـح الاجتماعيـة والجهـات في المملكـة. وتُجـرى عمليـة تجميـع المعطيـات عبر مقـابلات مبـاشرة مدعومـة باللوحـة الإلكترونيـة (CAPI)، مـا يضمـن جـودة وأمـن البيانـات.

ما هي المعلومات المطلوبة؟

- تتكوّن الاستمارة من وحدات موضوعاتية تغطي:
- الخصائص الديموغرافية، البُنية الأسرية وتكوين النوى العائلية ؛
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر ؛
- الشبكات العائلية والتضامن والمساعدة ؛
- السيرة الذاتية، التكوين، التفكك وإعادة التركيب الأسري ؛
- السلوكيات الديموغرافية ؛
- الأسرة والشيخوخة المتقدمة ؛
- التصورات حول العلاقات داخل المنزل وبين العائلة ؛
- الحركية الاجتماعية بين الأجيال ؛
- الأسرة وتقنيات المعلومات والاتصال ؛
- تصورات الاسر للتدابير المنصوص عليها في مدوّنة الأسرة 2025 ؛
- الأسرة والنوع الاجتماعي.

نشر النتائج

سـتحظى نتائـج ENF 2025 بعـدّة منشـورات، مـن بينهـا النتائـج الأوليـة، تقريـر تحلـيلي، جـداول تفصيليـة، ومـؤشرات تفاعليـة تُـنشر عبر بوابـة المندوبيـة السـامية للتخطيـط.

البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر

يندرج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر في إطار البحوث البنيوية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط. وبعد البحوث المنجزة في نفس الإطار سنوات 1991 و1999 و2007، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز نسخة جديدة من البحث خلال سنة 2022 لدى عينة تضم 18000 أسرة تشمل مختلف الشرائح الاجتماعية والاقتصادية على صعيد جميع جهات المملكة. ومن أجل الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الموسمية على استهلاك ونفقات الأسر، استمر تجميع المعطيات في الميدان لمدة سنة كاملة من 15 مارس2022 الى 15 مارس 2023.

لماذا هذا البحث؟

- توفير قاعدة بيانات قادرة على فهم تطور مستويات معيشة الأسر وتسليط الضوء على الروابط القائمة بين مختلف محدداتها الاقتصادية والاجتماعية ؛
- تحديد بنيات وتطورات نفقات الاستهلاك حسب المحددات السوسيو-اقتصادية الرئيسية للسكان ؛
- قياس مستوى وبنية وتوزيع دخل السكان ؛
- فهم مستوى وتطور الفوارق المتعلقة بظروف المعيشة بين مختلف الفئات الاجتماعية ومختلف جهات المملكة ؛
- قياس مستوى ولوج السكان إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم ، الصحة ، ظروف السكن ، إلخ) ؛
- قياس مختلف مؤشرات الفقر والهشاشة ؛
- تحيين مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأبعاد الإنسانية والرخاء.

ماهي أهم استعمالات معطيات البحث؟

تمكن البحوث حول مستوى معيشة الأسر من:

1. تحيين السلة المرجعية ومعاملات الترجيح للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك ؛
2. تلبية احتياجات المحاسبة الوطنية الخاصة بالمعطيات اللازمة لإعداد الحسابات الوطنية ؛
3. تقييم سياسات وبرامج مكافحة الفقر والهشاشة وتوزيع مستويات المعيشة ؛
4. توفير البيانات لتتبع أهداف التنمية المستدامة ؛
5. تحديث البيانات لتحيين معاملات المتغيرات المستعملة في الاستهداف المتعلقة بالسجل الاجتماعي ؛
6. توفير البيانات اللازمة للدراسات التحليلية ونمذجة الظروف المعيشية (دراسات حول الطبقية الاجتماعية وحركية الفقر وإعداد نماذج تمثيل التأثير وتحيين خرائط الفقر ، إلخ.) ؛
7. إتاحة البيانات المتعلقة بالظروف المعيشية للسكان للعموم من أجل تعزيز البحث الاقتصادي والاجتماعي.

ما هي المعلومات المطلوبة؟

1. المميزات الديموغرافية و السوسيو اقتصادية للأفراد (الديموغرافية، التعليم، الصحة، الخصوبة، الشغل، التوفر على وسائل النقل الشخصية) ؛
2. ظروف سكن الأسر، التجهيزات المنزلية الدائمة، توفر التجهيزات والمصالح والخدمات الجماعية واستفادة الأسر منها
3. نفقات الأسر وعادات الاستهلاك (نفقات غذائية وغير غذائية) ؛
4. تقدير دخل الأسرة من خلال تحديد وحساب مختلف مكوناته ؛
5. جوانب نوعية لظروف معيشة الأسر: تمثل الأسر لتطور مستوى معيشتهم الحالي والمستقبلي، تمثل وتصور الفقر.

ما هي مستجدات البحث؟

- الرفع من حجم العينة إلى 18.000 أسرة للتمكن من الحصول على مستوى تحليل أكثر تفصيلا وكذا الحصول على مؤشرات جهوية. بلغ حجم العينة في آخر بحث حول استهلاك ونفقات الأسر سنة 2014، 15.000 أسرة و 7200 أسرة في بحث مستوى معيشة الأسر سنة 2007 ؛
- تحسين مقاربة جمع المعطيات حول نفقات استهلاك الأسر وخاصة النفقات الغذائية من خلال استبدال سجلات تتبع النفقات اليومية بسجلات رجعية حسب وتيرة اقتناء كل منتوج (اليوم، الأسبوع، 15 يوما، الشهر، إلخ...). وسيمكن هذا التعديل من تقليص مدة البحث على صعيد منطقة البحث من 10 إلى 5 أيام ؛
- تجميع المعطيات باستخدام التطبيقة الإلكترونية واللوحة الإلكترونية CAPI. تتمثل طريقة تجميع المعطيات في إجراء مقابلات مباشرة مع أرباب الأسر أو الأشخاص المرجعيين. وستستخدم طريقة تجميع المعطيات بالهاتف، عبر المنصة الموحدة التي أنشأتها المندوبية السامية للتخطيط، لاستكمال المعطيات التي لم يتم جمعها في حالة غياب الأشخاص المرجعيين ؛
- تحديث المدونة المغربية للسلع والخدمات من خلال ملاءمتها مع التصنيف الدولي لوظائف الاستهلاك (COICOP 2018) الذي أعدته شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ؛
- توسيع تغطية المؤشرات الدولية لأهداف التنمية المستدامة عبر إدراج أسئلة جديدة، وبالتالي سيوفر البحث 33 مؤشرا لأهداف التنمية المستدامة، 18 مؤشر منها لأول مرة.

ما هي المنهجية المعتمدة؟

باستخدام تصميم عينة طبقية من ثلاث مراحل، تغطي عينة المسح 18,036 أسرة موزعة على جميع المناطق، وتمثل الطبقات الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة في البلاد.

- **المرحلة الأولى:** اختيار 1503 وحدة رئيسية من العينة الرئيسية لعام 2014. هذه مناطق جغرافية محددة تضم في المتوسط 300 أسرة ؛
- **المرحلة الثانية:** اختيار وحدة ثانوية واحدة من كل وحدة رئيسية مختارة. الوحدة الثانوية هي منطقة جغرافية محددة تضم في المتوسط 52 أسرة ؛
- **المرحلة الثالثة:** اختيار 12 أسرة لكل وحدة ثانوية مختارة باستخدام أسلوب أخذ العينات الاحتمالية المتساوية المنهجي ؛

تتكون طريقة جمع البيانات من إجراء مقابلات شخصية مع أرباب الأسر أو الأشخاص المرجعيين باستخدام جمع (CAPI) البيانات القائم على الأجهزة اللوحية.

نشر النتائج

تقرير نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر2023/2022

مذكرة حول أهم نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2023/2022

تطور مستوى معيشة السكان على ضوء نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2022

البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر

شرعت المندوبية السامية للتخطيط منذ بداية الفصل الرابع من سنة 2007 ,في إنجاز بحث فصلي دائم حول الظرفية لدى الأسر بهدف رصد آراء الأسر حول الوضعية الاقتصادية العامة، ووضعيتها المالية الخاصة، وكذلك نواياها فيما يتعلق بالمشتريات والاستثمارات.

لماذا هذا البحث؟

تتمثل الأهداف الرئيسية للبحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر في:

- جمع آراء الأسر حول المحيط الاقتصادي العام ووضعها المالي الخاص ؛
- تقييم التطورات الماضية والمتوقعة لمؤشرات الظرفية كما تراها الأسر ؛
- دراسة سلوك ونوايا الأسر بخصوص المشتريات والاستثمارات ؛
- رصد تقييم السكان لجودة الخدمات الاجتماعية والإدارية، ولوضعية حقوق الإنسان والبيئة.

ما هي استعمالات معطيات البحث؟

تُستعمل المعطيات المستخلصة من هذا البحث أساساً من أجل:

- إعداد مؤشر ثقة الأسر المغربية، حيث سيشكل مقياساً لمزاج المغاربة ؛
- تلبية حاجيات مختلف مستعملي معطيات الظرفية ؛
- الاستجابة لحاجيات آنية من المعلومات: منصة لمعالجة مواضيع ظرفية محددة.

ما هي المنهجية المعتمدة؟

يشمل البحث مجموع التراب الوطني ويغطي الأسر من جميع الفئات السوسيو-اقتصادية. ويتم سحب عينة البحث من العينة الرئيسية باستعمال منهجية احتمالية تتيح تعميم النتائج على المستوى الوطني وحسب الوسط الحضري والقروي. ويعتمد مخطط السحب على تصميم طبقي على درجتين: الدرجة الأولى تتمثل في سحب 168 وحدة سحب، والدرجة الثانية في سحب 18 أسرة من كل وحدة مختارة. ويبلغ حجم العينة 3000 أسرة في كل فصل، منها 2000 أسرة في الوسط الحضري و1000 أسرة في الوسط القروي. ويتم تجديد ثلث العينة كل فصل، بحيث تستجوب كل أسرة لثلاثة فصول متتالية، مما يتيح مقارنة تطور آراء نفس الأسر عبر الزمن.

ما هي المعلومات المطلوبة؟

تتكون الاستمارة من أربعة محاور رئيسية:

- التعريف الجغرافي والسوسيو-ديمغرافي للأسرة.
- تقييم الوضعية العامة للبلاد عبر أسئلة تخص التطورات الماضية والمتوقعة للوضعية الاقتصادية، وآفاق تطور البطالة، ومستوى المعيشة، وفرص الادخار، وفرص اقتناء السلع المستديمة، والتطورات الماضية والمتوقعة للأسعار مثل المواد الغذائية والملابس والسكن والخدمات الصحية والنقل والاتصال.
- تقييم الوضعية الخاصة بالأسرة من خلال أسئلة حول الوضعية المالية الحالية وتطورها الماضي والمستقبلي والقدرة على الادخار.
- تقييم تطور بعض الخدمات الاجتماعية والإدارية، خاصة الخدمات الإدارية والصحة والتعليم، بالإضافة إلى وضعية حقوق الإنسان والبيئة.

الأسئلة المطروحة هي أسئلة كيفية ذات ثلاثة خيارات في (تحسن، استقرار، تدهور)، وتتعلق التطورات السابقة والمستقبلية بفترة زمنية مدتها 12 شهراً. تقدم النتائج على شكل أرصدة تحسب على أنها الفرق بين نسبة أجوبة «تحسن» ونسبة أجوبة «تدهور». لا يمكن تفسير مستوى هذه الأرصدة مباشرة، بل يتم تحليل تطورها عبر الزمن.

لتسهيل قراءة النتائج، تم إعداد مؤشر ثقة الأسر الذي يهدف إلى تلخيص نتائج البحث حول الظرفية لدى الأسر، مستوحى في ذلك من الممارسات الدولية (كمثال: جامعة ميشيغان، المفوضية الأوروبية).

ويتم حساب هذا المؤشر انطلاقاً من 7 مؤشرات تهم الوضعية العامة والمالية للأسر (مستوى المعيشة، البطالة، اقتناء السلع المستديمة، الوضعية المالية الماضية، الحالية والمستقبلية). ويُحسب المؤشر كمعدل حسابي لأرصدة هذه المؤشرات السبعة مع إضافة 100 ، علماً أن قيمته تتراوح بين 0 و 200.

نشر النتائج

نتائج البحث الوطني حول الظرفية لدى الأسر

المرحلة الثالثة للبحث الوطني حول آثار جائحة كوفيد-19 على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للأسر

في إطار برنامج تتبع وتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد19-، قامت المندوبية السامية للتخطيط بانجاز الجولة الثالثة من البحث الوطني حول انعكاسات جائحة كوفيد19- على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسر، و ذلك من 11 أكتوبر 2021 إلى غاية 10 فبراير 2022. وتهدف هذه المرحلة، التي تم إجراؤها على عينة من 12000 أسرة، إلى فهم آثار الجائحة على التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وسلوكيات صمود الاسر لمواجهتها، و كذلك تصورات المواطنين لتطور معيشهم.

لماذا هذا البحث؟

يهدف البحث إلى فهم:

- حقيقة مستوى المعيشة في سياق الأزمة: من هي الساكنة الهشة الجديدة (الفقراء والساكنة الهشة)؟ كيف تسبب هذا الوباء في سقوط مجموعة من السكان في الهشاشة؟ ماهي تأثيرات ذلك على انعدام الأمن الغذائي؟
- تغيرات الوضعية المالية للسكان واستعمال الادخار والولوج إلى مصادر التمويل ؛
- الحركية المهنية المرتبطة بالتوقف عن العمل وفقدان الشغل، ومصادر الدخل والاستفادة من التحويلات العامة والخاصة ؛
- العلاقات الاجتماعية داخل الاسر: مشاكل في العلاقات الأسرية، والعنف الزوجي والأسري، والبعد العاطفي للنساء وتفاقم المسؤوليات والمهام المنزلية ؛
- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الصحية على تنمية الطفولة المبكرة، وولوج وتتبع الدراسة عن بعد بالنسبة لجميع المستويات الدراسية، وجودة التعليم والتكوين الحضوري وعن بعد ؛
- البعد النوعي في تقييم أثار الجائحة على السكان والفوارق في ولوج النساء لسوق الشغل ومصادر التمويل ؛
- الولوج للرعاية والخدمات الصحية، والإنفاق الصحي المرتبط بالكوارث من خلال أثره على تفاقم الفوارق الاجتماعية ؛
- تطلعات وانتظارات السكان والتدابير الواجب اتخاذها لمواجهة تحديات الانفتاح خاصة التراجع المرتبط بتداعيات الأزمة الصحية.

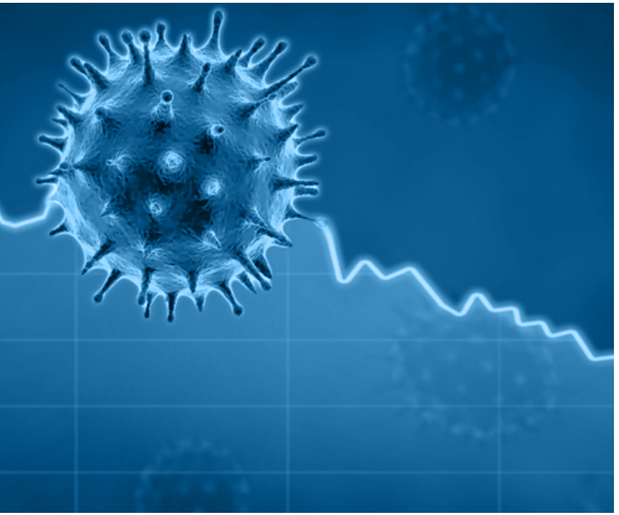

ما هي المعلومات المطلوبة؟

- الخصائص الديموغرافية والسوسيو اقتصادية لأفراد الأسرة ؛
- الولوج للتعليم والتكوين وتصور الأسر لجودة التعليم الحضوري والتعليم عن بعد ؛
- الولوج للرعاية الصحية وخدمات صحة الأم والصحة الإنجابية، وجودة واستمرارية هذه الخدمات، وآثار تأخر الرعاية الصحية على الأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، وتغير العادات الغذائية، وعوامل الخطر (التدخين، الكحول، الخ.) ؛
- الولوج للشغل والآثار على دخل مختلف الفئات السوسيو مهنية والاستفادة من تحويلات الدعم العمومية ؛
- مستوى معيشة الأسر وقدرتها على الصمود والتكيف مع الظروف التي فرضتها الجائحة (الأمن الغذائي، الإنفاق المرتبط بالكوارث، التضامن العائلي والاجتماعي، مصادر التمويل والتغطية الصحية، الخ) ؛
- العلاقات الاجتماعية داخل الأسر ؛
- الآثار النفسية للجائحة على الفئات الهشة (الأطفال، الشباب، النساء، ذوو الاحتياجات الخاصة، المصابون بأمراض مزمنة، المسنون، الخ) ؛
- انتظارات وتطلعات ومخاوف الأسر في أفق الانفتاح ورفع القيود المفروضة للحد من انتشار الوباء.

نشر النتائج

نتائج المرحلة الثالثة من البحث الوطني حول انعكاسات جائحة كوفيد-19 على الوضع الإقتصادي والإجتماعي والنفسي للأسر المغربية

نظام المعلومات الجغرافية

هـو عبـارة عـن مجموعـة مـن المعطيـات والمناهـج والأجهـزة والبرمجيـات المعلوماتيـة والمـوارد البشريـة المؤهلـة التـي تمكـن مـن تحصيـل ومعالجـة وتحليـل وعـرض ونشر المعطيات المجالية.

الأهداف

- إنتـاج الخرائـط والمعلومـات الجغرافيـة المحينـة اللازمـة لإنجـاز الإحصـاءات ومختلـف البحـوث الإحصائيـة في الميـدان ؛
- توفـير أداة عصريـة لتحليـل و عـرض و نـشر المعلومـات الإحصائيـة عـبر تمثيـل الظواهـر المدروسـة عـلى وسـائط خرائطيـة ؛
- تقديـم حلـول ناجعـة مـن أجـل إعـداد وتدبـير قواعـد المعاينـة المسـاحية وسـحب العينـات اللازمـة لتلبيـة حاجيـات البحـوث الإحصائيـة.

لمحة تاريخية

يمكن تلخيص مراحل إنشاء وتحيين نظام المعلومات الجغرافية في النقطتين التاليتين:

- الإنشاء: تـم اسـتخدام الخرائـط اليدويـة المعتمـدة في الإحصـاء العـام لسـنة 1994 لإرسـاء أول نـواة لنظـام المعلومـات الجغرافيـة بالمندوبيـة السـامية عـام 1997. فبعـد وضـع الإحداثيـات الجغرافيـة عـلى مـا يقـرب مـن 4000 خريطـة يدويـة بالوسـط الحـضري ورسـم حـدود المناطق الإحصائيـة عـلى مئـات الخرائـط الطبوغرافيـة بالوسـط القـروي، تمـت عمليـة المسـح الضـوئي ورقمنـة هـذه الوثائـق بغـرض إنشـاء الطبقـات المنهجيـة الأولى المكونـة لقاعـدة المعطيـات الجغرافيـة باسـتعمال نظـام (Microstation) ؛
- تحيـين المعطيـات : أنجـزت هـذه العمليـة ثـلاث مرات في إطـار الأشـغال الخرائطيـة للإحصاءات العامـة للسـكان والسـكنى سـنتي 2004 و2014 الجغرافيـة باسـتعمال نظـام (ArcGis) وسـنة 2024 باسـتعمال نظام (Qgis).

تأهيل النظام

خلال الأعمال الخرائطيـة للإحصـاءات الثلاثـة الأخيرة، عمـدت المندوبيـة السـامية للتخطيـط إلى القيـام بعـدة إجـراءات لتحديـث نظـام المعلومـات الجغرافيـة وتتمثـل بالأسـاس في:

- تحويـل قاعـدة المعطيـات الجغرافيـة في عـام 2005 إلى نظـام ArcGis الـذي يعـد أحـد أكـثر الأنظمـة كفـاءة في مجـال نظـم المعلومـات الجغرافيـة عـلى المسـتوى العالمـي ؛
- تطبيـق لامركزيـة نظـام المعلومـات الجغرافيـة اعتبـاراً مـن عـام 2008. وتتجـلى هـذه العمليـة في تزويـد المديريـات الجهويـة للمندوبيـة السـامية للتخطيـط بالمـوارد الماديـة والكفـاءات البشريـة اللازمـة ؛
- إدمـاج صـور الأقـمار الصناعيـة اعتبـارًا مـن عـام 2012 في قاعـدة المعطيـات الجغرافيـة بغـرض إغنـاء محتواهـا والرفـع مـن جـودة ودقـة مكوناتهـا ؛
- اعتـماد نظـام معلومـات جغرافيـة متنقـل لتحيـين الخرائـط الرقميـة وتجميـع المعطيـات الإحصائيـة في الميـدان باسـتخدام اللوحـات الإلكترونيـة المحتويـة عـلى صـور الأقـمار الاصطناعيـة والمـزودة بنظـام التموقـع العالمـي (GPS).

المكونات

تضـم قاعـدة المعطيـات الجغرافيـة حسـب الوسـط، الوحـدات النقطيـة والمعطيـات المسـندة التاليـة:

- حدود الوحدات الإدارية (الجهات والأقاليم والجماعات) ؛
- البنايات بما فيها من مساكن ومؤسسات اقتصادية، تجهيزات جماعية وأسواق أسبوعية ؛
- حـدود الوحـدات الإحصائيـة (مناطـق الإحصـاء ومناطـق المراقبـة ومناطـق الإشراف ووحـدات السـحب الخاصيـة بالعينـة الرئيسـية ؛
- مواقع وأشكال الجزيرات وتمثيل الشوارع والأزقة والتجهيزات الأساسية ؛
- حدود و أسماء الأحياء ؛
- مواقع الدواوير والدواوير الملحقة ؛
- المعالم الطبيعية (الجبال والوديان،...إلخ.) ؛
- المعطيات الإحصائية المجالية (نتائج الإحصاءات العامة والبحوث الإحصائية).

المخرجات

- الخرائـط المعتمـدة خـلال تجميـع المعطيـات في الميـدان (خرائـط مناطـق الإحصـاء و مناطـق المراقبـة ومناطـق الإشراف والوحـدات الأوليـة والوحـدات الثانويـة) 2014 ؛
- خرائط الفقر 2004 و2007 و2011 و2017 و2024 ؛
- أطالـس سوسـيوديموغرافية خاصـة بنتائـج الإحصـاءات العامـة للسـكان والسـكنى لسـنوات 2004 و2014 و2024 ؛
- خرائـط موضوعاتيـة تفاعليـة خاصـة بنتائـج إحصـائي 2014 و2024 عـلى الموقـع الرسـمي للمندوبيـة السـامية للتخطيـط ؛
- خرائـط موضوعاتيـة حسـب طلـب مختلـف المسـتعملين الداخليـين (قسـم الإحصـاءات العامـة، قسـم البحـوث حـول التشـغيل، مرصـد ظـروف معيشـة السـكان ومديريـة المحاسـبة الوطنيـة ،...إلـخ).

2. الإحصاءات الاقتصادية

التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية

قامت المندوبية السامية للتخطيط، ما بين أبريل 2023 وماي 2024، بإنجاز ثاني إحصاء اقتصادي على مستوى المملكة تحت اسم التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية 2023/2024. وقد نُفذت هذه العملية ذات الأهمية الكبرى، بشكل متوازٍ مع الأعمال الخرائطية التحضيرية للإحصاء العام للسكان والسكنى. وقد شملت جميع المؤسسات الاقتصادية غير الفلاحية سواء كانت خصوصية أو عمومية، بالإضافة إلى الوحدات الإدارية والمؤسسات غير الهادفة للربح التي تتوفر على مقر، وكذا الأسواق الأسبوعية. وتهدف هذه العملية إلى تحيين المعطيات المرجعية حول النسيج الإنتاجي الوطني، الذي عرف نمواً مهما في عدد المؤسسات وظهور أنشطة جديدة. واعتمد في انجاز هذه العملية على تقنيات حديثة في جمع المعطيات الإحصائية مع تحديد التموقع الجغرافي للوحدات الاقتصادية.

الأهداف

تتمثل الأهداف الرئيسية لعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية 2023/2024 فيما يلي:

- تقديم صورة محينة للنسيج الإنتاجي الوطني ؛
- إرساء سجل إحصائي متكامل وقاعدة بيانات جغرافية للمؤسسات الاقتصادية ؛
- وصف البنية الجديدة للأنشطة الاقتصادية حسب طبيعتها وتوزيعها الجغرافي بأدق المستويات ؛
- وضع إطار لأخذ العينات الخاصة بالبحوث لدى المقاولات والمؤسسات ؛
- تحديد المؤسسات غير الهادفة للربح التي تتوفر على مقر وجمع بعض خصائصها (الموقع، التشغيل، مجال النشاط) ؛
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأسواق الأسبوعية والتجهيزات الجماعية.

المنهجية

تم تنفيذ عملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية 2023 /2024 بموازاة مع الأعمال الخرائطية التحضيرية للإحصاء العام للسكان والسكنى، وذلك لضمان تغطية شاملة لجميع المؤسسات، وترشيد استعمال الموارد البشرية والمادية. وقد تم اعتماد مقاربتين مختلفتين حسب الوسط. ففي الوسط الحضري، جرت العملية على مرحلتين: المرحلة الأولى خصصت للأعمال الخرائطية ومن خلالها تم تحيين مناطق الإحصاء والجزيرات، مع توطين البنايات ؛ فيما خصصت المرحلة الثانية لعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية والتي تضمنت جرد المحلات المهنية وملء الاستمارات. أما في الوسط القروي، فقد تم اعتماد مقاربة مندمجة من خلالها تم انجاز الاعمال الخرائطية والتوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية في نفس الوقت وبنفس الفريق. وقد مكنت هذه المقاربة المزدوجة من ضمان التغطية الشاملة وترشيد للموارد.

مواضيع الاستمارة

لقد تم تصميم الاستمارة لتلبية أهداف هذه العملية. ويتعلق الأمر باستمارة واحدة تتضمن أجزاء يمكن تكييفها حسب نوع الوحدة التي يتم إحصاؤها. يخص الجزء الأول البيانات المتعلقة بالمؤسسات الهادفة للربح والتي تتوفر على محل، والجزء الثاني يتعلق بالمؤسسات غير الهادفة للربح والتي تتوفر على محل، أما الجزء الثالث فيهم المحلات الخاصة بالخدمات العمومية بينما يخصص الجزء الرابع للأسواق الأسبوعية.

تتعلق الأسئلة المدرجة في هذه الاستمارة بشكل رئيسي ب:

- المحور الأول مخصص للمؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح، ويغطي مواضيع مرتبطة بالموقع الجغرافي، والتعريف بالوحدة، والنشاط الرئيسي، وعدد المستخدمين، إلخ ؛
- المحور الثاني يخص المؤسسات غير الهادفة للربح التي تزاول أنشطتها في محلات مستقلة، ويركز على الموقع، مجال النشاط، إلخ ؛
- المحور الثالث موجه لمؤسسات الخدمات العمومية، ويهدف إلى جمع معطيات حول ماهيتها، نوعها وبعض خصائصها ؛
- المحور الرابع يخص الأسواق الأسبوعية، ويتناول الجوانب المرتبطة بموقعها، وأنواع الأنشطة الاقتصادية المزاولة بها، وبعض البنيات الاساسية.

منهجية تجميع المعطيات

تم جمع المعطيات الخاصة بعملية التوطين الخرائطي للمنشآت الاقتصادية 2023/2024 عبر نظام معلوماتي مندمج، مما سمح بالإدخال الفوري للبيانات، مراقبتها ونقلها إلى الخادم المركزي. وقد استعمل الباحثون الميدانيون ألواحاً إلكترونية مزودة بنظام تحديد التموقع العالمي ومرتبطة بقاعدة خرائطية رقمية مبنية على صور الأقمار الصناعية، مما مكّن من تحديد المواقع الجغرافية لجميع الوحدات وتتبع آني لتقدم الأشغال. وأُنجزت العملية تحت إشراف هرمي يشمل المشرفين والمراقبين والباحثين، مع إسناد عدد محدد من مناطق الإحصاء لكل فريق من أجل ضمان الشمولية وتفادي التكرار. وقد سمح هذا النظام بإدماج المعطيات مباشرة في القاعدة المركزية، وضمان جودتها عبر المراقبة الآلية، وتسهيل تتبع العملية على المستويات المركزي والجهوي والمحلي.

نشر النتائج

مذكرة حول النتائج الرئيسية

نشر المعطيات على المستوى الجماعي

خرائط تفاعلية ولوحات قيادة ديناميكية

التقرير الكامل للنتائج المفصلة

الجداول الإحصائية للتقرير الكامل

البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية

يُعد البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية، لدى المقاولات، من بين أهم العمليات في النظام الإحصائي الوطني إلى جانب البحوث البنيوية الأخرى (البحث الوطني حول نفقات واستهلاك الأسر والبحث الوطني حول القطاع غير المنظم...). ويشكل هذا البحث أحد أهم مصادر المعلومات الضرورية لإعداد الحسابات الوطنية بناءً على سنة أساس جديدة. كما يُوفر بيانات إحصائية تساعد على فهم التحولات التي تعرفها البنيات الاقتصادية، وذلك على فترات خماسية.

الأهداف

آخر بحث حول البنيات الاقتصادية أنجزته المندوبية السامية للتخطيط هو البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية لسنة 2023 (ENSE 2023) وقد حددت الأهداف الرئيسية له في ما يلي:

- تزويد المحاسبة الوطنية بالبيانات المطلوبة لتحديث سنة الأساس للحسابات الوطنية (2022 بدلًا من 2014)، وخاصة ما يتعلق بالبنية التفصيلية للإنتاج، والاستهلاك الوسيط، وعوامل الإنتاج (العمالة، الاستثمار...) ؛
- توفير مؤشرات لقياس الأداء (مثل رقم المعاملات، الاستهلاك الوسيط، الإنتاج، القيمة المضافة، التشغيل، الأجور، الاستثمار...) تخصّ المقاولات العاملة في القطاعات الإنتاجية (باستثناء القطاع الفلاحي)، وذلك بهدف دعم صناع القرار في تطوير سياسات اقتصادية قطاعية موجّهة، وتمكين المقاولات من فهم أفضل لمحيطها السوسيو-اقتصادي عبر مؤشرات تساعدها على وضع استراتيجيات عملية لتعزيز النمو والرفع من التنافسية وتثمين أنشطتها.

المنهجية

يشمل البحث الوطني حول البنيات الاقتصادية جميع جهات المملكة ويهم عينة تمثيلية من المقاولات المنظمة (التي تتوفر على محاسبة رسمية وفقاً للقوانين المحاسبية المعمول بها) تشمل جميع الأنشطة التابعة لقطاعات الصيد البحري والصناعة التحويلية، والطاقة والمعادن، والبناء والأشغال العمومية، والتجارة والخدمات التجارية غير المالية. وتتكوّن العيّنة من حوالي 20000 مقاولة موزعة كما يلي: 5300 مقاولة في قطاع الصناعة، 6300 في قطاع الخدمات، 3900 في قطاع التجارة، 3200 في قطاع البناء، 400 مقاولة في قطاع الصيد البحري، و900 مقاولة في قطاعي الطاقة والمعادن.

الاستمارات

تتسم الاستمارات التي تم إعدادها ببنية متشابهة إلى حد كبير وتشمل نفس المحاور بالنسبة لكافة القطاعات التي يشملها البحث. فيما تم أخذ خصوصيات كل قطاع بعين الاعتبار في الفصول المتعلقة بالإنتاج والمبيعات، وكذلك المتعلقة بمشتريات المواد الأولية والمنتجات الاستهلاكية. وتشمل المواضيع الرئيسية التي تم تناولها ما يلي:

- تعريف المقاولة وخصائصها ؛
- الإنتاج والمبيعات ؛
- شراء المواد الأولية والمنتجات الاستهلاكية ؛
- الطاقة ؛
- مصاريف نقل السلع ؛
- شراء الأشغال والدراسات وتقديم الخدمات ؛
- التشغيل و كتلة الأجور ؛
- الاستثمارات ؛
- تصور أرباب المقاولات حول أهداف التنمية المستدامة.

نشر النتائج

في إطار برنامجها للتحول الرقمي لخطوط الإنتاج الإحصائي، تم إنجاز هذه النسخة من البحث ENSE 2023 باستخدام طريقة جمع البيانات بمساعدة الأجهزة اللوحية «CAPI»، التي تتضمن نظاماً للتحقق من صحة البيانات واتساقها بهدف ضمان جودة أفضل للبيانات. وقد تم تعزيز عملية جمع المعطيات بتطبيق ويب يُسمى منصة الوصول عن بُعد (PAD)، الذي يتيح متابعة سير العملية في الوقت الفعلي من قِبل المشرفين والمراقبين الجهويين، بالإضافة إلى المشرفين المركزيين عن البحث.

نشر النتائج

سيتم نشر النتائج الرئيسية للبحث المتعلقة بقطاع الصناعات التحويلية خلال الفصل الثالث من سنة 2025، بينما ستُنشر نتائج القطاعات الأخرى في شهر مارس 2026. وستكون هذه النتائج متاحة على موقع المندوبية السامية للتخطيط.

البحث الوطني حول القطاع غير المنظم

من أجل الإحاطة بمميزات ودور القطاع غير المنظم في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، أنجزت المندوبية السامية للتخطيط بحثا جديدا حول القطاع غير المنظم. ويندرج هذا البحث، الرابع من نوعه بعد بحوث 1999 و2007 و2014، في إطار منظومة البحوث البنيوية المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط من أجل إرساء سنة الأساس الجديدة 2022. وقد استمرت أشغال تجميع المعطيات في الميدان لمدة سنة كاملة من أبريل 2023 إلى أبريل 2024 وذلك لأجل أخذ التغيرات الموسمية بعين الاعتبار ووضع تقديرات سنوية.

لماذا هذا البحث؟

- إبراز مميزات وخصائص وحدات الإنتاج غير المنظمة ؛
- قياس مدى مساهمة القطاع غير المنظم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد خاصة فيما يتعلق بخلق فرص الشغل والإنتاج وتوزيع الدخل ؛
- دراسة علاقة القطاع غير المنظم بباقي القطاعات ؛
- توفير المعطيات الضرورية للمحاسبة الوطنية لإعداد حسابات الإنتاج والتوزيع الأولي للقطاع غير المنظم ؛
- فهم دوافع استقرار الوحدات الإنتاجية بالقطاع غير المنظم والتوجهات الداعية لتنظيمها ؛
- فهم استراتيجيات الفاعلين في القطاع غير المنظم، لا سيما في مواجهة المنافسة من القطاع العصري ؛
- تحديد احتياجات وإكراهات والفرص المتاحة للقطاع غير المنظم ؛
- فهم انتظارات والدعم المطلوب من قبل أرباب الوحدات الإنتاجية غير المنظمة.

ما هي المنهجية المعتمدة؟

يهم البحث الوحدات الإنتاجية المنتمية للأسر. ويتعلق الأمر بوحدات الإنتاج غير الفلاحية التي تمارس أنشطة إنتاج السلع والخدمات دون الالتزام بالأحكام القانونية والمحاسباتية التي تخضع لها المقاولات العاملة في الاقتصاد الوطني. وهكذا، لا تتوفر هذه الوحدات الإنتاجية على محاسبة رسمية (النموذج العادي أو المختصر) حسب تنظيم المحاسبة المعمول به في المغرب. ولا تدخل المستغلات الفلاحية في مجال هذا البحث.

تقوم منهجية المعاينة المعتمدة على أساس نظام البحوث المختلطة الذي يجمع بين الأسر والمنتجين غير المنظمين. ويشكل البحث الوطني حول التشغيل قاعدة المعاينة التي تمكن من تحديد عينة البحث الوطني حول القطاع غير المنظم، حيث يتم في المرحلة الأولى تحديد جميع المستقلين والمشغلين غير الفلاحيين، ثم يتم في المرحلة الثانية بحث أولئك الذين لا يتوفرون على محاسبة، أي بحث وحداتهم الإنتاجية غير المنظمة.

ويرتبط مكان الاستجواب بطبيعة الوحدات الإنتاجية غير المنظمة:

- يجرى البحث بالمنزل بالنسبة للوحدات الإنتاجية التي تمارس نشاطها بالمنزل أو لا تتوفر على محل مهني قار (الباعة المتجولون، سائقو سيارات الأجرة، الحرفيون الذين يشتغلون لدى الزبائن...) ؛
- بالنسبة للوحدات الإنتاجية غير المنظمة التي تمارس نشاطها بمحل مهني قار، يتم إجراء البحث بالمحل المهني.

تتمثل طريقة تجميع المعطيات في إجراء مقابلات مباشرة مع أرباب الأسر أو الأشخاص المرجعيين باستخدام طريقة CAPI. ويتم اعتماد تجميع المعطيات عبر الهاتف، من خلال المنصة الموحدة التي أنشأتها المندوبية السامية للتخطيط، لاستكمال المعطيات التي لم يتم تجميعها في حال غياب الأشخاص المرجعيين.

ما هي المعلومات المطلوبة؟

للاستجابة لأهداف البحث، تم إعداد نوعين من الاستمارات:

- استمارة الأسرة : تهدف هذه الاستمارة إلى تحديد الوحدات الإنتاجية غير المنظمة التي تكون عينة البحث الوطني حول القطاع غير المنظم وذلك عن طريق:
  - التأكد من أن الوحدات الإنتاجية غير المنظمة التي تم تحديدها من طرف باحثي البحث الوطني حول التشغيل لازالت تعمل ويتم تحديث المعلومات المتعلقة بها ؛
  - التحقق من احتمال إنشاء وحدات جديدة بعد مرور باحثي البحث الوطني حول التشغيل.
- استمارة الوحدة الإنتاجية: تمثل هذه الاستمارة «النواة الرئيسية» للبحث الوطني حول القطاع غير المنظم. وتهدف إلى جمع معلومات حول مميزات الوحدة الإنتاجية غير المنظمة، التشغيل و ظروف الشغل، الإنتاج ووتيرة النشاط، النفقات والتكاليف، الزبائن والممونون والمنافسون، التجهيزات والاستثمار والتمويل والديون، المشاكل والآفاق، التغطية الاجتماعية، حماية البيئة.

نشر النتائج

تقرير نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2023/ 2024

جداول نتائج البحث الوطني حول القطاع غير المنظم 2023/ 2024

البحث الوطني حول استثمارات قطاع الإدارة العمومية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز بحث دوري حول الاستثمارات المنجزة من طرف قطاع الإدارة العمومية. ويندرج هذا البحث في إطار برنامج المندوبية السامية للتخطيط المتعلق بالبحوث البنيوية ويهدف أساسا إلى دراسة الاستثمار العمومي باعتباره عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي وفي خلق الثروة وفرص الشغل.

المسار الزمني للبحث

عرفت المندوبية السامية للتخطيط حتى الآن إنجاز سبع عمليات إحصائية حول استثمارات قطاع الإدارة العمومية تغطي السنوات التالية: 1998، 2001، 2005، 2007، 2011، 2014 و2022 ؛

وقد استهدفت هاته البحوث في الثلاث سنوات الأولى من إنجازها (1998-2001 و2005) مجموع الوحدات الإدارية المكونة لقطاع الإدارة العمومية وهي: الدولة (ETAT) والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (EPA) ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة (SEGMA) والجماعات الترابية ؛

وبالنسبة لسنوات 2007 و2011 و2014 فقد اقتصر مجال البحث على قطاعي الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وذلك نظرا لتوفر المعطيات المتعلقة بباقي القطاعات ((ETAT et SEGMA من خلال المصادر الإدارية ؛

وبخصوص بحث 2022، فقد تم توسيع مجال البحث ليشمل أيضا شركات التنمية (SD).

الأهداف

يهدف هذا البحث إلى:

- تقييم حجم الاستثمارات المنجزة من طرف الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية (EPA) وشركات التنمية (SD) وقياس مساهمة هاته الوحدات في الاستثمار الوطني ؛
- معرفة توزيع الاستثمارات المنجزة حسب نوع الأصول الثابتة ؛
- تحديد التوزيع الوظيفي للاستثمارات ؛
- تحديد مساهمة هاته المؤسسات في المشاريع المنجزة في إطار الشراكة مع فاعلين اقتصاديين آخرين ؛
- معرفة المصادر المستعملة لتمويل الاستثمارات المنجزة من طرف الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وشركات التنمية.

المنهجية

يشمل البحث مجموع التراب الوطني ويهم جميع الوحدات المؤسساتية المكونة لقطاعات الجماعات الترابية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وشركات التنمية.

وقد بلغ حجم عينة بحث 2022 حوالي 2.190 وحدة موزعة كالتالي: 1.890 جماعة ترابية (بما في ذلك مجموعات الجماعات)، 230 مؤسسة عمومية ذات الصبغة الإدارية و70 شركة التنمية.

مواضيع الاستمارة

تناولت استمارة البحث المواضيع التالية:

- خصائص الوحدة ؛
- اقتناء وتفويت الأصول الثابتة ؛
- التوزيع الوظيفي للأصول الثابتة ؛
- تقييم الأصول غير الملموسة (EPA & SD) ؛
- المصادر المستعملة لتمويل الاستثمارات ؛
- المشاريع المنجزة في إطار الشراكة ؛
- الأصول الثابتة المقتناة عن طريق الإيجار التمويلي.

منهجية تجميع المعطيات

تم إنجاز بحث 2022 بواسطة تقنية تجميع المعطيات CAPI والتي تعتمد على برنامج معلوماتي يتيح في الآن نفسه تحصيل المعطيات ومراقبتها وإرسالها إلكترونيا الى المصالح المركزية.

نشر النتائج

سيتم نشر نتائج هذا البحث الأخير بعد انهاء مرحلة استغلال المعطيات على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط.

البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح

قامت المندوبية السامية للتخطيط خلال سنة 2021 بإنجاز البحث الوطني الثاني حول المؤسسات غير الهادفة للربح برسم سنة 2019. وتهدف هذه العملية إلى تحيين المعطيات المجمعة من خلال النسخة الأولى لهذا البحث الذي تم إنجازه برسم سنة 2007، وكذا الوقوف على مختلف التطورات التي عرفها هذا القطاع سواء على مستوى خصائص المؤسسات المكونة له أو على مستوى مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا.

تعريف المؤسسات غير الهادفة للربح

يعرفها دليل الأمم المتحدة الخاص بالمؤسسات غير الهادفة للربح كوحدات قانونية أو اجتماعية أسست من أجل تقديم خدمات أو إنتاج سلع، والتي لا يسمح قانونها الأساسي بأن تكون مصدر دخل أو ربح أو أي شكل من أشكال الاستفادة المادية.

أهداف البحث

- تقييم مساهمة المؤسسات غير الهادفة للربح في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك فيما يخص الناتج الداخلي الخام وتوزيع الأجور والتشغيل المأجور وغير المأجور) العمل التطوعي(، والتكاليف والموارد، الخ ؛
- معالجة أنشطة المؤسسات غير الهادفة للربح طبقا لنظام الحسابات الوطنية 2008 ؛
- وضع حساب تابع حول المؤسسات غير الهادفة للربح ؛
- تحديد الصعوبات والمشاكل التي تعيق السير العادي لهاته المؤسسات على المستوى البشري والمادي واللوجستيكي.

منهجية البحث

يغطي البحث مجموع التراب الوطني ويهم جميع المؤسسات غير الهادفة للربح والخاضعة للقانون المنظم للجمعيات والجاري به العمل في المغرب. ويتم إجراءه من خلال سحب عينة تمثيلية على مستوى كل جهة بالنسبة للجمعيات المصرحة ويستهدف بشكل شامل الجمعيات ذات المنفعة العامة والأحزاب السياسية والنقابات والجامعات المهنية والهيئات المهنية والمؤسسات والتعاضديات والجامعات والنوادي الرياضية.

ولإنجاز بحث 2019 تم الاعتماد على قاعدة المعطيات المتعلقة بالجمعيات المتوفرة لدى وزارة الداخلية وهي قاعدة شاملة تتضمن ما يقارب 210000 جمعية. وقد بلغ حجم العينة المختارة حوالي 15000 وحدة، من جميع الفئات.

مواضيع الاستمارة

تتعلق المعطيات المجمعة من خلال هذا البحث بعدة مواضيع أهمها: خصائص الوحدة، الشراكات، النفقات والموارد، التشغيل المأجور والعمل التطوعي، معيقات التسيير البشرية والمالية واللوجيستيكية،... وآفاق تطوير المؤسسة.

طريقة تجميع البيانات

تم إجراء البحث الوطني حول المؤسسات غير الهادفة للربح لسنة 2019 بالاعتماد على طريقة الاستجواب المباشر وذلك باستخدام تقنية CAPI والتي تعتمد على برنامج معلوماتي يتيح في الآن نفسه تحصيل المعطيات ومراقبتها وإرسالها إلكترونيا الى المصالح المركزية.

نشر النتائج

سيتم نشر نتائج هذا البحث الأخير بعد انهاء مرحلة استغلال المعطيات على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط.

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2017)

تقوم المندوبية السامية للتخطيط بحساب الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك سنة الأساس 2017 منذ ابريل 2020، خلفا للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك) سنة الأساس : 2006).

يقيس الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك التغيرات النسبية لأسعار المواد والخدمات المستهلكة من طرف الأسر. ويستخدم هذا الرقم الاستدلالي أساسا كأداة لقياس المعدل العام للتضخم ولتحيين العقود المبرمة بين مختلف الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. كما يغطي الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإستهلاك مجموع السكان الحضريين للمملكة. تتكون سلة المواد من عينة ممثلة للمواد والخدمات المستهلكة من طرف مجموع السكان الحضريين، وتحتوي هذه السلة على 546 مادة و 1391 نوعية، بذل 478 مادة و 1067 نوعية بالنسبة للرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك سنة الأساس 2006.

يحسب الرقم الاستدلالي على صعيد 18 مدينة رئيسية تمثل جميع جهات المملكة وعلى الصعيد الوطني. ولقد تم حساب معاملات الترجيح لسنة 2017 على أساس معطيات البحث الوطني حول الإستهلاك لسنة 2014.

من المرتقب أن يعرف الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك (IPC) عملية إصلاح خلال سنة 2026، وذلك لعدة أسباب، من أبرزها توفر المعطيات الجديدة المستخلصة من بحث مستويات عيش الأسر 2025-2026، والذي أبرز تغييرات مهمة على مستوى المداخيل، وبنية النفقات، وسلوكيات الاستهلاك. كما أن الابتعاد التدريجي عن سنة الأساس الحالية، إلى جانب ظهور سلع وخدمات جديدة ضمن سلة الاستهلاك، يفرض تحيين هذا المؤشر ليعكس بشكل أدق واقع العادات الشرائية للأسر. وأخيراً، فإن مراجعة الأوزان الميزانياتية تبقى ضرورية لضمان ملاءمة وموثوقية الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك باعتباره أداة أساسية لتوجيه السياسات النقدية والاقتصادية والاجتماعية.

محاكي الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإستهلاك : يهدف الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك إلى قياس التطور المتوسط للأثمان بالنسبة لسلة مرجعية، وليس للعادات الفردية. ولهذا، أعدت المندوبية السامية للتخطيط محاكيا للرقم الاستدلالي للأثمان يمكن كل مستعمل من حساب رقم استدلالي مشخص تبعا لعادات الاستهلاك الفردية، هذا الحاسب متوفر على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط : www.hcp.ma.

نشر النتائج

يتم نشر نتائج هذا البحث شهريًا

الرقم الاستدلالي للأثمان عند الإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني (أساس 100: 2018)

يقيس هذا الرقم الإستدلالي التطور النسبي للأثمان عند الإنتاج دون احتساب مبلغ الضريبة بالنسبة للمواد الصناعية والطاقية والمعدنية. ويستعمل هذا المؤشر كمعامل انكماش للتضخم في المحاسبة الوطنية، ويعتبر مقياسًا مبكرًا للتضخم في الدورة الاقتصادية. كما أنه يساعد في الكشف عن الضغوط التضخمية قبل أن تصل إلى المستهلك النهائي، مما يوفر لصناع السياسات والاقتصاديين والشركات رؤية استباقية لاتجاهات الأسعار. كما يُستخدم ويمكن استعماله لمراجعة العقود بين مختلف الشركاء.

تحتوي سلة المواد لهذا المؤشر على 351 مادة و787 نوعية. وتتم معاينة الأثمان كل ثلاثة شهر لدى حوالي 245 وحدة صناعية. ينشر الرقم الإستدلالي للأثمان عند الإنتاج كل ثلاثة اشهر حسب القطاع والفروع والفروع الجزئية.

وسيعرف هذا الرقم الإستدلالي عملية تحيين في عام 2026، وذلك لأسباب متعددة أبرزها: بُعد سنة الأساس، والتغيرات التي طرأت في الهيكل الصناعي في الفترة الفاصلة، وتحديث العينة ومعاملات الترجيح. وستتركز عملية التحيين القادمة، بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقاً، على تحسين المنهجية، بدءًا من جمع البيانات وحتى معالجتها. وتهدف هذه الجهود إلى تحسين دقة المؤشر وجعله أداة أكثر موثوقية للسنوات القادمة.

نشر النتائج

يتم نشر نتائج هذا البحث فصليًا

الرقم الاستدلالي للإنتاج الصناعي والطاقي والمعدني (أساس 100: 2015)

يحسب مؤشر الانتاج الصناعي والطاقي والمعدني التغيرات في حجم الإنتاج لثلاثة قطاعات: المعادن والطاقة والصناعة التحويلية. يغطي مجال هذا الرقم الإستدلالي مجموعة من المقاولات التي اختيرت حسب أهمية قيمتها الانتاجية وكذا المقاولات المنجمية والمنتجة للطاقة.

تحتوي عينة البحث حول الإنتاج على 665 مقاولة صناعية (بما فيها عينة احتياطية). ويغطي الرقم الإستدلالي للإنتاج مقاولات أخرى تنتمي لقطاعات الطاقة والمعادن وبعض المقاولات الصناعية التابعة لإدارات وصية. يحسب الرقم الإستدلالي للإنتاج شهريا لكنه ينشر كل ثلاثة أشهر. لقد تم حساب معاملات الترجيح على أساس قيمة الإنتاج بالنسبة للمواد والأنشطة الاقتصادية وعلى القيمة المضافة بالنسبة لأجزاء الفروع والفروع.

وسيعرف هذا الرقم الإستدلالي عملية تحيين في عام 2026، وذلك لأسباب متعددة أبرزها: بُعد سنة الأساس، والتغيرات التي طرأت في الهيكل الصناعي في الفترة الفاصلة، وتحديث العينة ومعاملات الترجيح. وستركز عملية التحيين القادمة، بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقاً، على:

- إدخال تحسينات على منهجية الحساب ؛
- رقمنة عملية جمع البيانات حتى تحميلها في تطبيق الحساب ؛
- تطوير منصة ويب لمعالجة وحساب مؤشر الإنتاج الصناعي.

نشر النتائج

يتم نشر نتائج هذا البحث فصليًا

الأرقام الاستدلالية للتجارة الخارجية (أساس 100 : 2019)

تمكن الأرقام الإستدلالية للتجارة الخارجية من قياس تطور قيمة وحجم الصادرات والواردات وكذا القيمة المتوسطة للسلع المتبادلة، وتحسب ثلاثة أنواع من المؤشرات بالنسبة للصادرات والواردات، وتعتبر الأرقام الإستدلالية للقيمة المتوسطة بمثابة أرقام استدلالية لأثمان الصادرات و الواردات. وهذه المؤشرات هي الأرقام الإستدلالية للقيمة المتوسطة والأرقام الإستدلالية للقيمة والأرقام الإستدلالية للحجم.

يتم جمع المعطيات عن التجارة الخارجية من مكتب الصرف. وتستعمل هذه المعطيات لحساب الأرقام الإستدلالية الشهرية، الفصلية والسنوية. وتحسب الأرقام الإستدلالية للتجارة الخارجية حسب فروع وشعب للتصنيفات المغربية للأنشطة وحسب مجموعات الاستعمال والمواد للتصنيفات الجمركية.

نشر النتائج

يتم نشر نتائج هذا البحث فصليًا

بحوث الظرفية حول تأثير كوفيد19 على نشاط المقاولات

في إطار رصد الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة الناتجة عن انتشار وباء كوفيد19- على الاقتصاد الوطني، قامت المندوبية السامية للتخطيط بإنجاز أربعة بحوث نوعية لدى المقاولات المنظمة. البحث الأول تم خلال شهر أبريل 2020 وكان الهدف منه تقييم التأثير الفوري لهذه الأزمة على وضعية المقاولات بالمغرب، بينما أجري البحث الثاني خلال شهر يوليوز 2020 من أجل معرفة أدق لمستوى استئناف نشاط المقاولات بعد رفع الحجر والوقوف على المعيقات التي تحول دون انتعاش هذه الأخيرة، وكذا تحديد التدابير التي اتخذتها المقاولات للتكيف مع ظرفية ما بعد الحجر الصحي.

بالنسبة للبحث الثالث فقد استهدف بالأساس تقييم تطور نشاط المقاولات خلال الفترة الممتدة من يوليوز إلى ديسمبر 2020، ومقارنته مع نفس الفترة قبل الأزمة، وذلك للاستفسار حول مستوى أداء المقاولات التي تسعى إلى استعادة الوتيرة الطبيعية لنشاطها. كذلك معرفة التحديات التي كان على المقاولات مواجهتها خلال النصف الثاني من سنة 2020 والاستراتيجيات التي تعتمدها المقاولات للتكيف مع السياق الصحي الجديد. وآخر بحث تم إنجازه في فبراير 2022، كان الهدف منه هو وضع تشخيص لآثار الجائحة على تطور نشاط المقاولات خلال سنة 2021 ومقارنته بما كان عليه قبل الأزمة.»

الأهداف

تهدف هذه البحوث إلى:

- رصد وضعية المقاولات المنظمة خلال هذه الأزمة فيما يخص توقف النشاط حسب القطاعات وفروع النشاط ؛
- تحديد القطاعات الأكثر تأثرا بهذه الأزمة ؛
- تقييم قدرات المقاولات على استئناف أنشطتها بعد رفع الحجر الصحي ؛
- إصدار مؤشرات حول الظروف التي استأنفت في ظلها المقاولات أنشطتها بعد الرفع التدريجي لقيود الحجر الصحي من طرف الحكومة ؛
- القيام بتحليل أكثر تفصيلاً لتداعيات كوفيد-19 على مختلف القطاعات الاقتصادية.

المنهجية

تغطي هذه البحوث كافة التراب الوطني وتهم عينة من المقاولات المنظمة العاملة في قطاعات الصناعة التحويلية والطاقة والمعادن والصيد البحري والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات التجارية غير المالية. تم تحديد هذه العينة بالاعتماد على توزيع المقاولات حسب الحجم (المقاولات الصغيرة جدا، المقاولات الصغرى والمتوسطة، والمقاولات الكبرى) وأيضا حسب فروع الأنشطة كما هي محددة في التصنيف المغربي للأنشطة الاقتصادية 2010.

وتضم عينة البحث حوالي 4400 مقاولة منظمة موزعة كالآتي: 1500 في قطاع الصناعة ، 1900 في قطاع الخدمات التجارية الغير مالية، 600 في قطاع التجارة، و400 في قطاع البناء.

مواضيع الاستمارات

تم إعداد الاستمارات من أجل تحقيق أهداف البحث والتي أخذت بعين الاعتبار طريقة تجميع المعطيات المعتمدة. وهي مكونة من أسئلة نوعية تتعلق بشكل أساسي بحالة توقف نشاط المقاولة أثناء الحجر الصحي، استئناف أنشطة المقاولة بعد رفع الحجر الصحي، وضع التشغيل داخل المقاولة، الوضع المالي للمقاولة وكذا الإكراهات التي تعيق الاستئناف الطبيعي لنشاط المقاولات.

كيفية تجميع البيانات

في إطار مرحلتي البحث، تم تجميع البيانات الإحصائية باستعمال اللوحات الإلكترونية والهاتف. تجدر الإشارة إلى أنه تم تطوير تطبيق من قبل مديرية نظم المعلومات الإحصائية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط يسمح بإدخال، مراقبة، وإرسال البيانات التي تم تجميعها إلى الحاسوب المركزي.

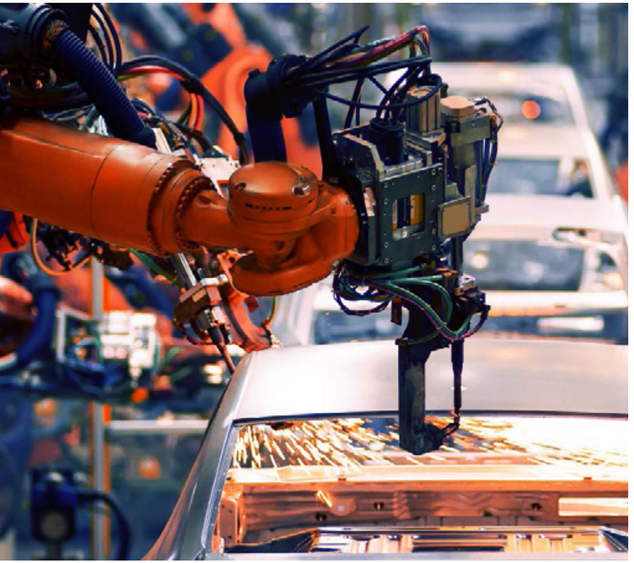

نشر النتائج

جميع نتائج هذه تم نشرها على موقع المندوبية السامية للتخطيط:

البحوث الفصلية حول الظرفية الاقتصادية لدى المقاولات

تعتبر بحوث الظرفية الاقتصادية للمندوبية السامية للتخطيط أداة لتتبع تطور النشاط الاقتصادي بشكل منتظم ودائم. وتتيح هذه البحوث استقراء التوجهات الظرفية للفصل الجاري والمنجزات خلال الفصل السابق، وذلك من خلال آراء أرباب المقاولات حول الإنتاج، والطلب، واستخدام القدرات الإنتاجية، والاستثمارات، وأسعار البيع، ووضعية الخزينة، ودفاتر الطلب، والتشغيل، والمناخ الاقتصادي وغيرها.

الأهداف

تهدف بحوث الظرفية الاقتصادية بشكل أساسي إلى:

- تتبع النشاط الاقتصادي الحديث وآفاقه على المدى القصير، وذلك من خلال استقصاء آراء وتوقعات أرباب المقاولات ؛
- وضع رهن إشارة مختلف مستعملي الإحصائيات الظرفية، معطيات محينة تستجيب لحاجياتهم من أجل تحليل وتتبع تطور الظرفية الاقتصادية.

المنهجية

تغطي بحوث الظرفية المنجزة كل التراب الوطني، ويتم إجراؤها على عينة تمثيلية من المقاولات المنظمة (التي تتوفر على محاسبة رسمية طبقا للتشريعات المحاسبية السارية المفعول في المغرب) والتي يتم تحديد نشاطها الرئيسي وفقا للتصنيف المغربي للأنشطة NMA2010. يغطي مجال هاته البحوث جميع القطاعات الاقتصادية، لاسيما الصناعة التحويلية والصناعات الاستخراجية والطاقة والبناء وتجارة الجملة والخدمات التجارية غير المالية. وتستمد قاعدة العينة من السجل الإحصائي للمقاولات التابع للمندوبية السامية للتخطيط، والذي يتم تحيينه بصفة منتظمة. تعتمد منهجية أخذ العينات على سحب عشوائي طبقي يستند إلى رقم المعاملات. وتتوزع العينة، التي تضم حوالي 2106 مقاولة، على النحو التالي: 629 مقاولة صناعية و427 مقاولة للبناء و450 من تجار الجملة، و600 مقاولة للخدمات.

جمع البيانات

تعتمد منظومة جمع المعطيات المعتمدة في بحوث الظرفية بالأساس على نظام CAWI (جمع البيانات بمساعدة الإنترنت). في بداية كل فصل، تتوصل المقاولات المشمولة في العينة بدعوة عبر البريد الإلكتروني للولوج إلى منصة رقمية عبر حساب شخصي مؤمن وتعبئة الاستمارة الكترونيا. ويضمن هذا النظام الرقمي ربحًا كبيرًا في الوقت وتفاعلية أفضل، مع الحفاظ على السرية التامة للبيانات المجمعة بفضل الولوج المؤمن.

الاستمارات

تأخذ الاستمارات المعدة لهذه البحوث بعين الاعتبار خصوصية كل قطاع وتغطي بشكل أساسي المواضيع التالية:

- التموين بالمواد الأولية ؛
- معدل استخدام القدرات الإنتاجية ؛
- الاستثمارات ؛
- أسعار البيع ؛
- وضعية الخزينة ؛
- دفاتر الطلب ؛
- التشغيل.

نشر النتائج

يتم نشر النتائج الرئيسية لهذه البحوث بشكل دوري على شكل مذكرات متاحة على الموقع الإلكتروني للمندوبية السامية للتخطيط في نهاية كل فصل

3. الحسابات الوطنية

نظام المحاسبة الوطنية بالمغرب

الإطار المرجعي للحسابات الوطنية

تُعدّ الحسابات الوطنية أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإحصائي الوطني. فهي تُستخدم لقياس النشاط الاقتصادي الوطني بشكل منسق ومنظم خلال فترة زمنية محددة. وتمكّن من تتبع الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والدخل والمبادلات مع الخارج.

بفضل هذه البيانات، يمكن حساب مؤشرات رئيسية مثل الناتج الداخلي الإجمالي ، الذي يُعدّ أساسياً لقياس وتقييم النمو الاقتصادي ومستوى التنمية في البلاد.

يستند وضع وإنشاء الحسابات الوطنية إلى معيار دولي معتمد على نطاق واسع، وهو نظام الحسابات الوطنية (SNA) ويحدد هذا الإطار الذي أقرته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، ويحدد المفاهيم والتصنيفات وأساليب التقييم وأنواع الحسابات التي يجب إعدادها. ويمثل أداة أساسية للإدارة الاقتصادية ، حيث يوفر بيانات منظمة وموثوقة وقابلة للمقارنة، تُعد ضرورية للتدبير الماكرواقتصادي لأي بلد. وقد اعتمد المغرب النسخة الأحدث من هذا النظام، وهي نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008، وخاصة عندما تم تغيير سنة الأساس للحسابات الوطنية في عام 2007، وعزز تنفيذه مع الانتقال إلى سنة الأساس الجديدة 2014.

الحسابات الوطنية السنوية

توفر الحسابات الوطنية السنوية بشكل منتظم قاعدة بيانات اقتصادية شاملة ومفصلة، وتشمل بالخصوص:

- توازنات الموارد والاستخدامات حسب المنتج (حسب بنود تصنيف المنتجات) بالقيم الجارية والثابتة ؛
- حسابات الفروع الاقتصادية بالقيم الجارية والثابتة (حسابات الإنتاج والاستغلال حسب الفروع - بنود تصنيف الأنشطة) ؛
- سلسلة حسابات القطاعات المؤسسية ؛
- جداول العرض والاستخدام (TRE) ؛
- جداول الحسابات الاقتصادية المتكاملة والعمليات المالية ؛
- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية (MCS) ؛
- مصفوفات التوظيف المكافئ بدوام كامل.

وقد تم ترجيح الحسابات الوطنية لتتوافق مع سنة الأساس 2014 للفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، وهو ما يُمكّن من توفير سلاسل زمنية طويلة ومتناسقة، تُسهل التحليل الاقتصادي والنمذجة واتخاذ القرار.

الحسابات الوطنية الفصلية

تُقدّم الحسابات الفصلية الناتج الداخلي الإجمالي بالقيم الجارية والثابتة، مفصلاً حسب فروع الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى مكونات توازن الموارد والاستخدامات والحسابات الموحدة للاقتصاد الوطني.

وتُنشر نتائج هذه الحسابات وفقًا للجدول الزمني المحدد في إطار «المعيار الخاص لنشر البيانات» (NSDD) لصندوق النقد الدولي (FMI).

الحسابات الجهوية

يتم إعداد الحسابات الجهوية سنويًا وفقًا لمبادئ نظام الحسابات الوطنية لسنة 2008.

وتعرض هذه الحسابات النمو الاقتصادي والناتج الداخلي الإجمالي حسب الجهات وحسب مجموعات فروع الأنشطة الاقتصادية، بالقيم الحقيقية والإسمية، بالإضافة إلى نفقات الاستهلاك النهائي للأسر حسب الجهات.

الحسابات التابعة

تعطي الحسابات التابعة رؤية اقتصادية موسعة عن تلك التي توفرها الحسابات الوطنية من خلال إضافة تفاصيل دقيقة وأبعاد قطاعية واجتماعية ذات صلة، مع الحفاظ على الدقة الإحصائية للإطار المركزي.

الحساب التابع للسياحة (CST)

كما أوصى به نظام الحسابات الوطنية للأمم المتحدة، يتم إعداد الحساب التابع للسياحة سنويًا.ويهدف هذا الحساب إلى قياس مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

الحساب التابع للتشغيل (CSE)

تم إعداد هذا الحساب لسنة 2014، ويُوفر رؤية إضافية حول مختلف جوانب عنصر العمل المُستخدم في عملية الإنتاج، ويسمح بتحليل إشكالية التشغيل من خلال ربطها بالإطار المركزي للمحاسبة الوطنية.

الحساب التابع للأسر (CSM)

يعود هذا الحساب لسنة 2014، ويهدف إلى استكمال الحسابات الوطنية التقليدية بإدماج أبعاد إنتاج الأسر غير المدرجة في الإطار التقليدي لنظام الحسابات الوطنية. هذه الأبعاد تتمثل في العمل المنزلي غير المؤدى عنه والتطوع الرسمي أو غير الرسمي.

ويسعى هذا الحساب إلى إظهار وتقدير الخدمات التي تُنتجها الأسر لحسابها الخاص والتي لها تأثير فعلي على الرفاهية والاقتصاد.

تغيير سنة الأساس

يتم إعداد الحسابات الوطنية حسب سنة مرجعية تُعرف بسنة الأساس، وهي السنة المرجعية للمؤشرات الماكرو اقتصادية. ووفقًا لما ينص عليه نظام الحسابات الوطنية، يقوم المغرب بشكل دوري بمراجعة سنة الأساس، تماشيًا مع الممارسات الدولية.

ويستلزم تغيير سنة الأساس مراجعة عميقة لطرق الحساب والتصنيفات المعتمدة والمصادر الإحصائية المُستخدمة، من أجل إعطاء صورة أكثر دقة وواقعية للوضع الاقتصادي.

ويهدف هذا التغيير إلى:

- مطابقة منتظمة للحسابات الوطنية مع تطور المعايير الدولية ؛
- فهم أفضل للتطور الذي تعرفه بنيات الإنتاج الوطني ومساهمة القطاعات الاقتصادية والمؤسساتية في خلق القيمة المضافة.

وفي هذا السياق، اعتمد المغرب سنة أساس جديدة وهي 2014، وذلك بعد وضع حسابات سنة الأساس 1998 حسب توصيات نظام 1993، وسنة الأساس 2007 حسب نظام 2008، مما سمح بتعزيز اعتماد مبادئ هذا النظام. ووفق هذه السنة 2014 يتم حاليًا نشر الحسابات الوطنية والجهوية. ومن المرتقب أن تعمل المندوبية السامية للتخطيط على الانتقال قريبًا إلى سنة أساس جديدة هي 2022، بدلًا من سنة 2014.

نشر النتائج

يتم نشر جميع الحسابات المنجزة من طرف مديرية المحاسبة الوطنية، مرفقة بالبيانات الوصفية الخاصة بها (تعريفات، تصنيفات، منهجيات ومصادر إحصائية) بشكل منتظم ومنظم على الموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط

4. الإحصاءات الإدارية وقاعدة البيانات الإحصائية (BDS)

الإحصاءات الإدارية

لبناء قاعدة معلومات غنية ومتنوعة، تقوم المندوبية السامية للتخطيط بجمع وإدارة البيانات الإحصائية من مختلف الإدارات والوزارات، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والمالية، وبنك المغرب، ومكتب الصرف، ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وغيرها.

تخضع هذه البيانات لمعالجة دقيقة وشاملة لضمان مصداقيتها واتساقها، قبل نشرها عبر مختلف وسائل النشر.

نشر النتائج

أرقام أساسية، 2025

النشرة الاحصائية السنوية للمغرب، 2022

المغرب في أرقام، 2024

المرأة المغربية في أرقام، 2024

معالم إحصائية، شتنبر 2025

قاعدة البيانات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط

تحتوي قاعدة البيانات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط على مجموعة متنوعة من المعطيات حوالي 1000 مؤشر إحصائي مصنف يغطي مجموعة واسعة من المواضيع، بعضها يعود تاريخه إلى ما يقرب من نصف قرن. وتتنوع هذه البيانات بين الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية، وتأتي من مصادر متنوعة، مثل الاحصاء العام للسكان والسكنى والبحوث الاحصائية التي تجريها المندوبية السامية للتخطيط، أو الإحصاءات الإدارية التي يقدمها شركاؤها المؤسساتيون. ويتم تطعيم قاعدة البيانات بشكل مستمر لتشمل المؤشرات الحديثة المتاحة والمطلوبة من قبل المستخدمين.

تغطي المواضيع التي تشملها قاعدة المعطيات الإحصائية المؤشرات المستقاة من العمليات الإحصائية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط من جهة الإحصاء العام للسكان والسكنى، البحوث لدى الأسر، البحوث لدى المقاولات والحسابات الوطنية والمؤشرات المستخرجة من المصادر الإدارية من جهة أخرى، تخص القطاعات التالية : الزراعة والغابات و الصيد البحري ، الطاقة و المعادن ، البناء ، النقل ، البريد والاتصالات، السياحة ، التعليم و التكوين المهني ، الصحة والاحتياط الاجتماعي، العدل ، الأنشطة الثقافية و الترفيه ، التجارة الخارجية ، الصناعة، النقد والقروض و بورصة القيم، المالية العمومية والبيئة.

كما تحتوي قاعدة المعطيات الإحصائية على فصل خاص بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يمكن من تصفح هذه المؤشرات عبر منصة خاصة طورت من أجل نشر أوسع لهذه المؤشرات. كما تقدم قاعدة البيانات الإحصائية، إلى جانب المؤشرات الإحصائية التي تحتوي عليها بيانات وصفية لهذه الأخيرة.

تمكن هذه القاعدة من تصفح تفاعلي وسلس عبر الانترنيت مع امكانية القيام بدمج أبعاد مختلفة للمؤشرات المتضمنة بها، تحميل المعطيات على تطبيق EXCEL الشيء الذي يوافق تماما أحد أهم مبادئ البيانات المفتوحة. وتمكن أيضًا من إجراء بحث سريع ودقيق عن المؤشرات وذلك بإدخال كلمة البحث.

نشر النتائج

قاعدة المعطيات الاحصائية

II.

تثمين المعطيات الإحصائية

1. التحليل السوسيو-ديموغرافي

الإسقاطات الديمغرافية: مناهج وتطبيقات

يمكن تعريف الإسقاطات الديمغرافية كحسابات تعنى بالتطور المستقبلي للساكنة، تقوم على فرضيات مبنية على الخصائص المستقبلية القريبة للدينامية السكانية. كما أنها لا تبتغي التحديد المؤكد للعدد المستقبلي للساكنة، إنما تبتغي توقع عدد السكان والأسر وخصائصهم إذا ما توفرت شروط تحقق فرضيات أخرى بصيغة من الصيغ.

على صعيد آخر، نظرا لأنها تمكن من معرفة واستجلاء تبعات التحولات الديمغرافية الجارية على الأمد البعيد، فإن الإسقاطات فعالة لتخطيط الحاجيات المستقبلية، وبناء السياسات، من خلال الجواب على ما تطرحه التحولات الديمغرافية من أسئلة.

يرتبط المنهج المطبق لبناء إسقاطات بنوعية المعطيات المتوفرة. عادة ما يتم التمييز بين مقاربتين أساسيتين: مقاربة «المكونات الديمغرافية» والمقاربة الرياضية/الحسابية. كما نسجل أن هامش خطأ الإسقاطات يميل للارتفاع كلما ابتعدنا عن سنة البداية، وفي علاقته بتفاصيل النتائج المستخرجة.

تشكل إسقاطات سكان المغرب امتدادًا للإسقاطات السابقة التي أنجزتها المندوبية السامية للتخطيط، حيث تم إعداد آخرها اعتمادًا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024. ويتم تحيين الإسقاطات في كل مرة تُبين فيها المعطيات الجديدة ابتعادنا على الفرضيات المحددة سابقا.

منهجية الإسقاطات

ترتكز المنهجية المعتمدة على المستوى الوطني على مقاربة «المكونات الديمغرافية». وتستند هذه المقاربة إلى ثلاثة محددات أساسية لتطور حجم وبنية الساكنة، وهي: الخصوبة، الوفيات والهجرة (الداخلية والدولية). وانطلاقًا من الساكنة الموزعة حسب السن والجنس في السنة المرجعية، يتم:

- احتساب عدد المواليد الجدد وإسناد أمد حياة لهم وفقًا لأفق الإسقاط،
- ثم تصحيح النتائج المحصلة بأخذ صافي الهجرة بعين الاعتبار، سواء تعلق الأمر بالهجرة الداخلية (حضري/قروي) أو بالهجرة الدولية (المغرب/الخارج).

المعطيات الأساسية للإسقاطات

تم بناء الإسقاطات السكانية للمغرب على أساس التوزيع العمري والنوعي للساكنة، انطلاقًا من معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024، مع إدماج محددات الدينامية الديموغرافية المتعلقة بالخصوبة، الوفيات والهجرة.

فرضيات الإسقاطات

يتم وضع الفرضيات استنادًا إلى الاتجاهات الحديثة لمحددات الدينامية الديمغرافية (الخصوبة، الوفيات والهجرة)، وذلك بالاعتماد على نماذج تجريبية و/أو رياضية، مع الاستفادة من التجارب المتعلقة بالانتقال الديمغرافي.

وعلى المستوى الوطني، يتبين أن الخصوبة تمثل المكوّن الأساسي في تطور عدد السكان مستقبلاً، كما أنها المكوّن الذي يكتسي أكبر قدر من عدم اليقين بخصوص مسار تطوره. ولهذا السبب تُنجز التوقعات الديمغرافية وفق ثلاث فرضيات حول السيناريوهات المحتملة لتطور الخصوبة مستقبلاً.

إسقاطات الأسر

تعتمد إسقاطات الأسر على منهجية الاستقراء الاتجاهي لمعدلات أرباب الأسر (TCM) المستخلصة من معطيات الإحصاءين العامين للسكان والسكنى لسنتي 2014 و2024. وتستند هذه الإسقاطات أساسًا إلى التوقعات السكانية حسب مجموعات السن والجنس ووسط الإقامة على المستوى الوطني، وتوزيع أرباب الأسر حسب الجنس ووسط الإقامة كما ورد في الإحصاءين الأخيرين. وتهدف هذه المقاربة إلى رصد تطور أنماط التعايش/الاستقلال السكني خلال الفترة 2024-2014. وبناءً على هذه المعطيات، أمكن تحديد التطور المحتمل لمعدلات أرباب الأسر حسب الفئات العمرية وحسب الجنس بالنسبة لوسط الإقامة بنوعيها الحضري والقروي.

الإسقاطات ما دون الوطنية

نظرا لقلة المعطيات حول الوفيات وتوجهاتها حسب الفئة العمرية وحسب الجنس، وحول صافي الهجرة (الداخلية والدولية) وبنياتها حسب السن والجنس ووسط الإقامة وعلى المستويات الإقليمية والجماعية، فقد تم اللجوء إلى مناهج بديلة من الإسقاطات.

على المستوى الإقليمي:

تم اعتماد منهجية معدلات النمو لاحتساب العدد الإجمالي لسكان كل إقليم/عمالة، مع إعادة تعديله بما ينسجم مع الإسقاطات المنجزة على المستوى الوطني. يُوزّع هذا العدد الإجمالي بعد ذلك حسب السن والجنس باستخدام منهجية الأوزان النسبية. أما إسقاطات المجموعات الخاصة بكل وسط إقامة لإقليم معين، فترتكز على منهج اختلافات معدلات النمو الخاصة بكل وسط (حضري/قروي).

على مستوى الجماعات:

بالنسبة للجماعات الحضرية، هذه الإسقاطات يتم الحصول عليها عن طريق تطبيق الأوزان النسبية لكل جماعة حضرية للساكنة الحضرية للإقليم، كما تم قياسها في الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 نفس الأمر بالنسبة للجماعات القروية. فالإسقاطات القروية يتم الحصول عليها عن طريق تطبيق الأوزان النسبية لكل جماعة قروية من الساكنة القروية للإقليم.

ويتم الحصول على توزيع ساكنة الجماعات حسب السن والجنس من خلال تطبيق الأوزان النسبية لكل فئة عمرية داخل الجماعة ضمن الفئة العمرية المقابلة لإجمالي سكان الإقليم، وذلك استنادًا إلى معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024.

النمذجة والاستشراف الاقتصادي من أجل تنمية شاملة ومستدامة

المهام والموقع المؤسساتي

تتمثل المهمة الرئيسية لمرصد ظروف معيشة السكان في توفير رصدٍ إحصائي وتحليلي مستمر للوضع الاجتماعي في البلاد. وتشمل مهامه على وجه الخصوص: 1- تصميم وتحليل وتتبع مؤشرات مستوى معيشة السكان ؛ 2- إعداد تقارير إحصائية دورية وإنجاز دراسات موضوعاتية حول العيش الكريم بأشكاله الكمية والنوعية ؛ 3- المساهمة في الدراسات المتعلقة بسياسات الحد من الفوارق الاجتماعية. وتعكس هذه المهام الدور الذي يضطلع به المرصد في تنوير صانعي القرار العموميين، من خلال معطيات موثوقة وتحليلات معمقة، حول واقع التنمية الاجتماعية وسبل تحسينها.

ووفقًا لبرنامج عمله للفترة 2025-2024، عمل المرصد على تنويع وتحيين وتعميق أدواته التحليلية، بهدف تقديم قراءة دقيقة ومتكاملة للديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. كما أولى عناية خاصة لتتبع ظواهر الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية في مختلف أبعادها وترابطاتها. وبفضل موقعه الأفقي داخل المندوبية السامية للتخطيط، يضطلع المرصد بدورٍ استراتيجي في تقييم السياسات الاجتماعية ومواكبة تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية، الهادفة إلى تطوير المشهد الاجتماعي والمجالي للمملكة بشكلٍ مستدام

مستوى العيش وظروف معيشة السكان

يُعدّ تتبع مستوى معيشة السكان أحد أهم محاور عمل المرصد. فانطلاقًا من البحوث الوطنية المنتظمة حول استهلاك ونفقات الأسر، يقوم المرصد بتحليل تطور مستوى المعيشة وتحولات أنماط الاستهلاك. وتُظهر نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2022 تحسنًا ملحوظًا مقارنة بالعقد الماضي، لكن دون تسجيل انخفاض كبير في مستوى الفوارق الاجتماعية. فرغم أن متوسط الإنفاق السنوي للفرد قد ارتفع بين سنتي 2014 و2022، إلا أن هذا التحسن كان لصالح الأسر الأكثر يسراً، مما أدى إلى تفاقم الفجوة بين هذه الفئة والفئات الأكثر هشاشة.

وقد ساهمت سياسات الحماية الاجتماعية، سواء من خلال التحويلات النقدية المباشرة أو الدعم المستهدف، فعليًا في الحد من الفقر. غير أن الفئات غير المستفيدة من هذه البرامج ازدادت هشاشتها، مما يعكس مخاطر متنامية للهشاشة الاجتماعية. وبعبارة أخرى، فإن نسبة الأسر المهددة بالانزلاق نحو الفقر قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة، لتشمل الوسطين الحضري والقروي.

الفقر متعدد الأبعاد: القياس والتطور

إلى جانب الفقر النقدي، يُولي المرصد أهمية كبرى لتتبع الفقر متعدد الأبعاد، والذي يعتمد مقاربةٍ أكثر شمولية لواقع الحرمان الذي تعانيه الأسر. حيث تتجاوز هذه المقاربة البعد النقدي لتحديد الأسر الفقيرة، من خلال إدماج أبعاد أساسية مثل التعليم، والصحة، والسكن، والولوج إلى الخدمات الأساسية. وتُعتبر الأسرة فقيرة من المنظور المتعدد الأبعاد عندما تعاني من حرمان يعادل على الأقل 33% من مجموع مؤشرات الحرمان المرجحة لمجالات التعليم والصحة وظروف المعيشة. فتجاوز المقاربة النقدية واعتماد المقاربة المتعددة الأبعاد يُبرز العجز الاجتماعي الذي يؤثر على جودة الحياة والذي يكون غير مرئي في المقاربة النقدية.

وتُظهر الدراسات المرتبطة بهذه المقاربة أنه خلال العقد الأخير، شهد الفقر متعدد الأبعاد تراجعًا ملحوظًا على الصعيد الوطني، خصوصًا في الوسط القروي وذلك بفضل برامج التنمية الاجتماعية. فقد انخفضت نسبة السكان في وضعية فقر متعدد الأبعاد تقريبًا إلى النصف، وهو ما يعكس الجهود المبذولة لتحسين الولوج إلى الكهرباء والماء الصالح للشرب والتعليم والبنية الصحية. وقد أشاد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في خطاب العرش لسنة 2025، بهذه الإنجازات، مع التأكيد على أنها تبقى غير كافية ما لم يستفد منها جميع المواطنين بشكل عادل ومتساوٍ.

كما تُظهر ديناميكية الفقر متعدد الأبعاد ما بين 2014 و2024، أن سياسات الاستهداف المجالي التي تم تنفيذها قد حققت أثرًا إيجابيًا: ففي 702 جماعة قروية مستهدفة خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد من 27.8% سنة 2014 إلى 15.5% سنة 2024، أي بتراجع قدره 12.3 نقطة مئوية، مقابل انخفاض قدره 8.4 نقاط في الجماعات غير المستفيدة (من 19% إلى 10.6% خلال نفس الفترة). ويبرز هذا التحسن أهمية تعميم هذا النموذج العملي على جميع البرامج الاجتماعية الوطنية والجهوية، من أجل تحقيق نتائج مماثلة على نطاق أوسع.

وإجمالا، تُعد خريطة الفقر متعدد الأبعاد قاعدةً تجريبيةً قويةً من أجل الاستهداف المجالي الفعّال ؛ فهي توجّه صانعي القرار نحو تحديد المناطق ذات الأولوية، وتمكّن من تتبع الفوارق المجالية، وتعزز في الوقت نفسه الحكامة الترابية للسياسات الاجتماعية والتنموية.

الفوارق الاجتماعية والمجالية

تُعد إشكالية الفوارق محورًا أساسيًا في دراسات المرصد سواء الاجتماعية منها بين مختلف فئات السكان أو المجالية بين الجهات وبين الوسطين الحضري والقروي. فعلى المستوى الاجتماعي، تُظهر المعطيات المُحيّنة أن تمركز الدخل، والذي يُقاس من خلال نفقات الأسر، قد ازداد حدةً حيث ارتفع مؤشر جيني الذي يقيس الفوارق في مستويات المعيشة إلى 40,5% سنة 2022، ليعود بذلك إلى مستواه المسجّل في بداية سنوات الألفية. ويظهر هذا الارتفاع الأخير، بعد التحسن الملحوظ خلال عقد 2010، أن النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة لم يستفد منه جميع أفراد المجتمع بشكلٍ منصف.

أما على المستوى المجالي، فرغم السياسات الهادفة إلى تقليص الفوارق، لا تزال الاختلالات بنيوية: فمتوسط استهلاك الفرد بالوسط الحضري يقارب ضعف نظيره بالوسط القروي، بما يناهز 1,9 مرة ما بين 2014 و2022. كما تظهر فوارق جهوية كبيرة بين الجهات الساحلية وجهات الداخل الأقل غنى. وتسلط هذه الفوارق الاجتماعية والمجالية الضوء على خطر بروز ما يُعرف بـ «المغرب بسرعتين». وهو ما يتقاطع مباشرة مع الخطاب الملكي لسنة 2025 الذي جاء فيه: «لا مكان اليوم ولا غدًا لمغرب يسير بسرعتين».

ويُسهم المرصد في تشخيص هذه الفوارق الاجتماعية والتفاوتات المجالية من خلال تزويد صانعي القرار بمؤشرات دقيقة تمكّنهم من رصد الفوارق وتتبع تطورها وتقييم أثر السياسات التصحيحية. كما يُساعد، من خلال تحديد المجالات الأكثر تأثرًا بالفوارق، سواء في ولوج التعليم أو الرعاية الصحية أو الفرص الاقتصادية، على توجيه الجهود والموارد العمومية نحو تعزيز التماسك الاجتماعي والمجالي.

صيغة تنقيط الأسر واستهداف الأسر الفقيرة

إلى جانب الاستهداف الجغرافي، طور المرصد، بتعاون مع البنك الدولي، أدوات للاستهداف الاجتماعي على مستوى الأسر، وذلك من خلال اعتماد صيغة تنقيط الأسر. وقد تم تنزيل هذه المقاربة من خلال وضع صيغة لحساب المؤشر الاجتماعي والاقتصادي المعتمد في السجل الاجتماعي الموحد. ويتعلق الأمر بخوارزمية تقوم، اعتمادا على مجموعة من المعايير القابلة للتحقق بشكل موضوعي، بحساب مؤشر مركب لكل أسرة يعكس مستوى معيشتها. وتعتمد هذه المقاربة على المعطيات الميدانية المجمّعة من بحوث

المندوبية السامية للتخطيط حول استهلاك الأسر، وذلك استنادا على النفقات الملاحظة بدل الدخل المصرح به الذي يُعتبر أقل موثوقية في سياق يغلب عليه الاقتصاد غير المهيكل.

كما يحرص المرصد، عبر خبرته الإحصائية، على تحديث هذا المؤشر بشكل دوري كل 3 إلى 5 سنوات، لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتجنب أي فجوة بين النموذج والواقع الميداني. ويُعد إدماج مقاربة تنقيط الأسر في السجل الاجتماعي الموحد مثالًا عمليًا على إسهام المندوبية السامية للتخطيط في تحديث البرامج الاجتماعية. فبفضل هذه الأدوات، يتحول المغرب من نظام دعم شامل إلى نظام دعم مستهدف للفئات الأكثر احتياجًا. وبذلك، تُعتبر صيغة تنقيط الأسر وخريطة الفقر متعدد الأبعاد أداتين متكاملتين، توفران لصانعي القرار قاعدة لتعزيز فعالية وعدالة الإنفاق العمومي.

دعم تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز العيش الكريم للموا طنين

يندرج عمل المرصد ضمن الورش الاستراتيجي لتعميم الحماية الاجتماعية، والذي يُعد من أولويات المملكة خلال الفترة 2021-2025. فمن خلال تشخيص دقيق لنواقص التغطية الاجتماعية وحالات الهشاشة، يُمكّن المرصد السلطات العمومية من تحديد المجالات التي تتطلب تعزيز العمل الاجتماعي. فقد أظهرت دراسات المرصد خلال سنة 2014 أن ما يقارب 30% من الدعم المخصص للمواد الأساسية (كالدقيق والسكر وغاز البوتان) يستفيد منه 20% من الأسر الأكثر يسراً، مقابل 13% بالنسبة ل 20% من الأسر الأقل يسرًا.

وقد عزّز ضعف نجاعة نظام الدعم الشامل القديم التوجّه نحو نظام استهداف مباشر للفئات المستحقة. حيث يقوم المرصد بتقييم أثر البرامج الاجتماعية الكبرى مثل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتحويلات النقدية الموجهة للأسر الفقيرة، مما يُساعد على تحديد السياسات الناجحة وتوسيع نطاقها. وتوفر دراساته حول الفقر والهشاشة تقييمًا أساسيًا لقياس مدى التقدم في تحسين العيش الكريم. فعلى سبيل المثال، وبناءً على البحوث المنتظمة حول مستوى معيشة الأسر، تراجع معدل الفقر المطلق من 15,3% سنة 2001 إلى 1,7% سنة 2019، قبل أن يرتفع مجددًا إلى 3,9% سنة 2022 بفعل الصدمات الاقتصادية الأخيرة. كما تجاوز مؤشر التنمية البشرية بالمغرب عتبة التنمية

البشرية المرتفعة (0,710 سنة 2023)، وهو إنجاز مهم رغم أنه تأثير تزايد الفوارق الاجتماعية.

وتُشكّل هذه الدراسات في مجموعها أداةً أساسية لدعم اتخاذ القرار في توجيه السياسات الاجتماعية، إذ تُمكّن من تحديد مجالات التدخل والمناطق ذات الأولوية، وتوفر أساسًا واقعيًا صلبًا لتقييم أثر وانسجام ومدى فعالية الإصلاحات المعتمدة.

وفي سياق تنفيذ النموذج التنموي الجديد والجهوية المتقدمة وتتبع أهداف التنمية المستدامة، يضطلع المرصد بدوره كآلية للرصد الاستراتيجي، إذ يعمل على استشراف التوجهات الهيكلية، والتنبيه إلى الاختلالات الواجب تجاوزها، ويحرص على أن تظل أهداف الحد من الفوارق الاجتماعية وتحسين العيش الكريم للمواطنين في صلب أولويات السياسات العمومية.

وبشكل عام، وفي ظل سياق وطني يتّسم بتسريع تعميم الحماية الاجتماعية، ومواصلة محاربة الفوارق، والسعي إلى تحقيق تنمية متوازنة بين الجهات، يبرز المرصد كفاعل أساسي في تقييم وتوجيه السياسات العمومية. فمخرجاته تسهم في توجيه برامج التأهيل المجالية الجارية، وتُسهم في تنوير الخيارات الميزانياتية ذات البعد الاجتماعي، وتعزّز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة تجاه المواطنين. فهو يرسخ مكانته كأداة في خدمة صانعي القرار من أجل بناء مغرب أكثر عدلًا، وأكثر شمولًا، ومنسجمًا مع الرؤية الملكية لمغربٍ يسير بسرعةٍ واحدة.

2. التحليلات الظرفية

تحليل الظرفية: رافعة استراتيجية للقيادة القائمة على بيانات عالية التواتر

يتبَوَّأ تحليل الظرفية مكانة أداة محورية في عمليات اتخاذ القرار، سواء بالنسبة للإدارات العمومية أو سائر الفاعلين الاقتصاديين، وذلك في سياق يَتَّسِمُ بتحولات اقتصادية واجتماعية وبيئية سريعة. يُدمجُ هذا النوع من التحليل اليوم بانتظام في أعمال الاستشراف والقيادة الميزانية والتنظيم الاقتصادي، كما تَشْهَدُ بذلك ممارسات المؤسسات الوطنية والدولية. يُتيحُ التحليل الظرفي، من خلال تعبئة مؤشرات المدى القصير، ليس فقط التقاط الإشارات الضعيفة، ولكن أيضاً وضع تشخيص سريع، وموضوعي، ومُهَيْكَل، وذلك قبل اتخاذ القرارات ذات الرهانات الكبرى وفي آجال قصيرة.

جمع منهجي للبيانات لخدمة الشمولية

يَبتدئُ المسار التحليلي بجمع منهجي لأكثر من 300 مؤشر ظرفي، تَتبُعُ من مصادر متنوعة ومُتكاملة: بيانات نوعية، مثل أرصدة الرأي المستخلصة من بحوث الظرفية لدى المقاولات والأسر، وبيانات كمية، المُستمدَّة من البحوث الإحصائية التي تجريها المندوبية السامية للتخطيط حول الإنتاج، الأسعار، التشغيل، البطالة، او من الحسابات الوطنية، أو من خلال استغلال إحصائيات مُنتَجة من طرف قطاعات الفلاحة، التجارة الخارجية، المالية العمومية، البورصة، إلخ). يُرَى هذا الفضاء الشامل للبيانات ذات التردد دون سنوي أيضاً ببيانات يَتمُّ الحصول عليها من مواقع الهيئات الدولية (المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلخ). تَتطَلَّبُ هذه المرحلة يقظة منهجية مستمرة لضمان تمثيلية البيانات، وحداثتها، وتغطيتها الشاملة، و يُعادُ تحيينها غالباً كل ثلاثة أشهر أو كل شهر، وذلك بتبني نفس الإجراءات المعتمدة من قبل المعايير الدولية، ولا سيما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو يوروستات.

المعالجة والمصادقة: أسس الموثوقية

تَستنِدُ مُعالجة البيانات والمصادقة عليها إلى بروتوكولات صارمة. يُعَدُّ إجْراء سلسلة من المعالجات الإحصائية الأساسية أمراً لا غنى عنه للقيام بتحليل وتوقعات فعالة. تَشمَلُ هذه المعالجات ضمان اتساق الملاحظات، وإزالة الآثار الموسمية وتصحيح آثار التقويم، فضلاً عن استخلاص دورات النمو للكشف عن نقاط التحول. تَضمَنُ هذه البروتوكولات استناد التحليلات المنشورة إلى بيانات قابلة للمقارنة عبر الزمن وبين القطاعات، مما يُقلِّلُ من مخاطر التأويل المتحيز. تَستَلزِمُ صرامةُ هذا العمل تطويراً تقنياً، تتبادَلُهُ المندوبية السامية للتخطيط (HCP) مع العديد من البلدان الإفريقية التي تَطلُبُ بانتظام مساعدة متخصصة في تحليل الظرفية لتحسين أدواتها التحليلية.

تشخيص دقيق لتسليط الضوء على الرهانات الفورية

يُعَبِّئُ التشخيصُ الظرفي المؤشراتِ الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية من أجل وضع تقرير مُفصَّل ومُبرَّر عبر فصول مُهَيْكَلة: البيئة الدولية، الأنشطة القطاعية (الفلاحة، المناجم، الطاقة، الصناعة، البناء والأشغال العمومية، السياحة، النقل)، الطلب الداخلي، الأسعار، المبادلات الخارجية، والمالية العمومية وأسواق الرساميل و بورصة القيم. يَهدِفُ هذا التشخيصُ إلى تحديد المنعطفات أو الاختلالات أو التصحيحات الجارية، وبالتالي يُوَفِّرُ للمسؤولين إضاءة لا غنى عنها لفهم الوضع الحالي والعمل بطريقة متناسبة.

التوقُّع لاستباق التحولات

لا يَنحصِرُ تحليل الظرفية في مجرَّد صورة فوتوغرافية للاقتصاد الوطني. بَلْ يَندَرِجُ أيضاً ضمن منطق استشرافي، حيث يَعمَلُ على صياغة إسقاطات قصيرة الأجل تستند إلى تراكب مقاربات مختلفة: منهجيات السلاسل الزمنية (نماذج ECM، VECM، VAR) والنماذج الهيكلية (النموذج الماكروقياسي)، والمقاربات القائمة على المؤشرات (مثل المؤشرات المركَّبة للنمو). تُتيحُ هذه التوقعات استباق العواقب المحتملة للتطورات الجارية، وتَخطيط سياسات الدعم أو التنظيم، والحدَّ من أوجه عدم اليقين التي تُلقي بظلالها على الخيارات الاقتصادية.

النشر من أجل الفعل: المعلومة في صُلب التحول

يَتمُّ إعداد ونشر هذه التحليلات بشكل رئيسي من خلال أربع منشورات فصلية: لمحة الظرفية في يناير ويوليوز (Points de conjoncture) ، تُقدِّمان خلاصة وتحليلاً قطاعياً، ومذكرتان حول الظرفية في أبريل وأكتوبر (Notes de conjoncture) ، تتميزان بتحاليل أكثر تفصيلاً وتَشمَلان ملاحق رقمية للقطاعات. تَضمَنُ هذه الوثائق، التي تُنشَرُ بصيغة إلكترونية على الموقع www.hcp.ma ، إمكانية وصول أوسع لجمهور مستهدف متنوّع، مما يُعزِّزُ تملُّك الفاعلين الاقتصاديين ووسائل الإعلام والباحثين والعموم لها، ويُساهمُ بالتالي في تبادل للمعلومات المستنيرة.

3. النمذجة والتحليلات الاقتصادية

الميزانية الاقتصادية: أداة للتنوير والمساعدة على اتخاذ القرار

الميزانية الاقتصادية

تشكل الميزانية الاقتصادية إطارا توقعيا يقوم بتحليل الاقتصاد الوطني على شكل توازن شمولي متناسق منبثق من الجداول التركيبية للمحاسبة الوطنية. وتمكن هذه الميزانية من تتبع تطور مختلف مؤشرات العرض والطلب وبتوضيح التداخلات بن القطاع المالي والقطاع الحقيقي. يتم إعداد الميزانيات الاقتصادية من خلال استخدام نماذج للتنبؤ ذات المدى القصير ونماذج محاكاة أثر السياسة الاقتصادية ما يمكن من إعداد توقعات اقتصادية متناسقة ودقيقة.

الأهداف الأساسية للميزانية الاقتصادية

تقوم المندوبية السامية للتخطيط سنويا بإصدار نسختين من تقريرها عن التوقعات الاقتصادية قصيرة المدى وتهدف إلى:

- تقديم تشخيص عميق للظرفية الاقتصادية وتحديد نقاط الضعف والقوة التي يتميز بها الإطار الماكر واقتصادي للبلاد ؛
- تنوير وتحسيس الفاعلين العموميين والخواص بالتطورات المستقبلية للاقتصاد من خلال تزويدهم بإطار ماكرو اقتصادي متناسق اعتمادا على فرضيات واقعية لتطور الوضعية الاقتصادية الوطنية والدولية ؛
- تقييم أثر تغيرات العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الإطار الماكرو اقتصادي.

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية

تصدر هذه النسخة من الميزانية الاقتصادية في شهر يوليوز من السنة الجارية (n) أي قبيل إعداد مشروع قانون المالية للسنة الموالية باستخدام جميع المعطيات المتعلقة بالظرفية الاقتصادية وبناء على سيناريو متوسط للإنتاج الفلاحي للسنة (n+1). كما يتم أيضا الاعتماد في إنجازها على فرضية نهج نفس السياسة المالية المتبعة خلال السنة الماضية.

الميزانية الاقتصادية التوقعية

وتعنى الميزانية الاقتصادية التوقعية بتحيين النسخة الاستشرافية حيث تأخذ بعين الاعتبار الإجراءات والتدابير المعتمدة في قانون المالية المصادق عليه. وترتكز على المعطيات الجديدة المتعلقة بالظرفية الاقتصادية وعلى سيناريو توقعي محين للإنتاج الفلاحي للسنة الموالية(n+1). ويتم نشر هذه النسخة في شهر يناير للسنة الموالية. (n+1)

أهم الفرضيات المعتمدة في الميزانية الاقتصادية

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية للسنة الموالية (n+1)

- سيناريو متوسط للإنتاج الفلاحي (للموسم الموالي n+1) ؛
- نهج نفس السياسة المالية المعتمدة ؛
- تأثير السياق العالمي على الاقتصاد الوطني من خلال الطلب الخارجي وتطور أسعار المواد الأولية.

الميزانية الاقتصادية التوقعية للسنة الموالية

- سيناريو محين للإنتاج الفلاحي ؛
- المقتضيات والتدابير المتخذة في قانون المالية المصادق عليه ؛
- تأثير السياق العالمي على الاقتصاد الوطني من خلال الطلب الخارجي وتطور أسعار المواد الأولية.

مصادر المعطيات

يشكل تتبع تطور المؤشرات الماكرو اقتصادية الوطنية والدولية مرحلة أساسية في عملية إعداد التوقعات الاقتصادية. ولهذا، تتم متابعة دائمة ودقيقة لإصدارات مختلف المؤسسات والمنظمات من أجل تكوين صورة واضحة لاتجاه تطور مختلف مكونات النمو الاقتصادي.

المحيط الدولي

- صندوق النقد الدولي ؛
- البنك الدولي ؛
- المفوضية الأوروبية ؛
- البنك المركزي الأوروبي ؛
- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية...

الظرفية الوطنية وآفاقها

- مديرية الإحصاء والمحاسبة الوطنية ؛
- المعهد الوطني لتحليل الظرفية ؛
- بنك المغرب ؛
- وزارة الاقتصاد والمالية ؛
- مكتب الصرف ؛
- مختلف القطاعات الوزارية...

آخر إصدارات نسخ الميزانية الاقتصادية

الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2026 يوليوز 2025

- توقعات لسنة 2025
- سيناريو استشرافي لسنة 2026

الميزانية الاقتصادية التوقعية 2025 يناير 2025

- تقدير لسنة 2024
- سيناريو توقعي لسنة

المخطط العام لإنجاز التوقعات

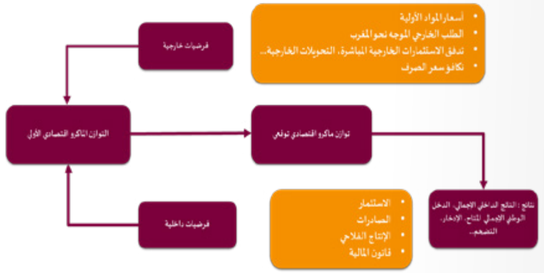

آخر توقعات الميزانية الاقتصادية الاستشرافية 2026

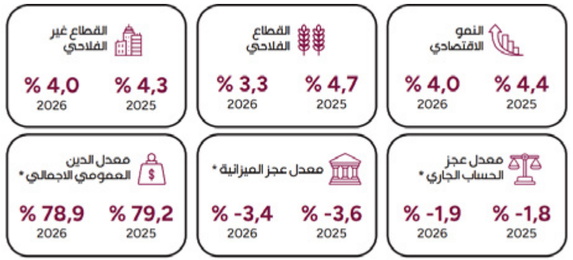

عرض عام لقسم النمذجة ودراساته الحديثة

يُعد قسم النمذجة التابع لإدارة التوقعات والاستشراف بالمندوبية السامية للتخطيط، مكلّفاً بتطوير الأدوات التحليلية والنماذج الاقتصادية لدعم صياغة السياسات العمومية وتتبعها.

ويضطلع القسم بوظيفة الدمج بين الإحصاء الاقتصادي والتحليل الاستشرافي، من خلال اعتماد مناهج كمية متقدمة لتنوير صانعي القرار حول اختيارات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أهم الدراسات والمشاريع المنجزة من طرف قسم النمذجة

1. التحول الهيكلي والإنتاجية

ينجز القسم عدة دراسات حول التحول الهيكلي للاقتصاد المغربي، من خلال تحليل مساهمة السياسات الصناعية وديناميات التشغيل حسب القطاعات.

من بين هذه الدراسات، دراسة حول دور السياسات الصناعية في التحول الهيكلي والقدرة على خلق فرص العمل حسب فروع النشاط الاقتصادي، بالاعتماد على معطيات الحساب الفرعي للتشغيل.

كما تتناول دراسة أخرى إنتاجية المقاولات وإعادة تخصيص الموارد، من خلال تحديد الاختلالات في توزيع عوامل الإنتاج وتقدير المكاسب المحتملة في الإنتاجية في حالة تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد.

2. التشغيل، النوع الاجتماعي والتنمية المستدامة

ينجز القسم عدداً من الدراسات حول تمكين المرأة اقتصادياً ومشاركتها في سوق الشغل.

تتناول دراسة أولى وضعية النساء في سوق العمل المغربي ومحددات عدم نشاطهن، وقد نُشرت هذه الدراسة تحت عنوان «تحليل تقاطعي لمشاركة النساء في سوق العمل المغربي: دراسة مقارنة بين جهتي الدار البيضاء-سطات والشرق»، واعتمدت مقاربات كمية ونوعية لتحديد القيود البنيوية والاجتماعية التي تحد من إدماج النساء مهنياً.

كما تتناول دراسة أخرى بعنوان «Toward Inclusive Development in Morocco: Policy Pathways for Enhancing Women's Economic Participation» تقييم السياسات العمومية التي تشجع على إدماج المرأة في مسار التنمية، من خلال تطوير نموذج متكامل يأخذ بعين الاعتبار بعد النوع الاجتماعي، والمكونات غير المرتبطة بالناتج الداخلي الإجمالي، واستعمال الوقت في عملية اتخاذ القرار لدى النساء والرجال.

أما الدراسة المعنونة «Addressing the Informal Economy in Morocco: Promoting Sustainable Development and Inclusive Economic Growth through Policy Reforms»، فتركز على الاقتصاد غير المهيكل من منظور النوع الاجتماعي والاستدامة، من خلال بناء نموذج بالتوازن العام القابل للحساب (OLG) مع محاكاة على المستوى الجزئي لقياس آثار الإصلاحات على الانتقال نحو الاقتصاد المهيكل.

3. النمذجة، المحاكاة وأدوات التوقع

في إطار تحديث أدوات التحليل الاقتصادي، يعمل القسم على تطوير أدوات للمحاكاة والإسقاطات الاقتصادية.

ومن بين هذه الأدوات:

- النموذج العالمي للتوازن العام القابل للحساب (CGE) الذي يهدف إلى تمكين المندوبية السامية للتخطيط من محاكاة السياسات التجارية وسياسات الاندماج الدولي.
- النموذج الوطني للإسقاطات على المدى القصير والمتوسط والطويل، الذي يجمع بين المقاربات الاقتصاد-قياسية والمقاربات الهيكلية.

وتهدف هذه الأدوات إلى تعزيز قدرات التحليل والتوقع والتقييم القبلي للسياسات العمومية داخل المندوبية.

4. الاستشراف ومسارات التنمية

ينجز القسم بصفة دورية دراسة بعنوان «مسارات النمو وتحقيق أهداف التنمية في أفق 2035»، والتي تهدف إلى نمذجة سيناريوهات التنمية في المغرب وتقييم مدى توافقها مع أهداف النموذج التنموي الجديد وأهداف التنمية المستدامة.

يرتكز هذا المشروع على إطار نمذجة متكامل يربط بين الحسابات الوطنية، وسياسات الاستثمار، والديناميات البيئية، مما يجعله أداة مرجعية للتخطيط الاستراتيجي للتنمية على المدى الطويل.

III.
الأنشطة الإحصائية على الصعيد الجهوي

بطاقة حول المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط

تُعَدُّ المندوبية السامية للتخطيط مؤسسة وطنية مكلفة بإنتاج وتحليل ونشر المعلومات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وتحرص على ضمان تغطية ترابية شاملة لأنشطتها من خلال شبكة من المصالح اللاممركزة، تضطلع بدور أساسي في تجميع ومعالجة واستغلال ونشر المعلومات الإحصائية من أجل دعم القرار لدى الفاعلين العموميين والخواص على المستوى الترابي.

المهام

طبقًا لمقتضيات قرار رئيس الحكومة رقم 16-186-3 الصادر في 29 يوليوز 2016، تُناط بالمديريات الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط، في حدود نفوذها الترابي، المهام التالية:

- إنجاز البحوث الإحصائية وكافة العمليات المتعلقة بتجميع المعلومات في ميادين الإحصاء والعمل على استغلال نتائجها ؛
- إعداد النشرات الإحصائية والمونوغرافيات الجهوية والإقليمية وضمان نشرها وتوزيعها ؛
- إنجاز الدراسات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والديموغرافي للمساهمة في التنمية الجهوية والمحلية ؛
- المساهمة، بتعاون مع السلطات الجهوية والإقليمية والمحلية والمصالح اللاممركزة للقطاعات الوزارية المعنية، في إعداد وتتبع وتقييم البرامج التنموية الجهوية والإقليمية والمحلية والقطاعية ؛
- تتبع الظرفية الاقتصادية بما في ذلك سوق الشغل والتضخم والأسعار وتحليلها ونشرها ؛
- تجميع الوثائق والمعطيات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الجهوي وتحليلها ووضعها رهن إشارة المستعملين ؛
- المساهمة في إعداد الحسابات الجهوية والحسابات الفرعية ؛

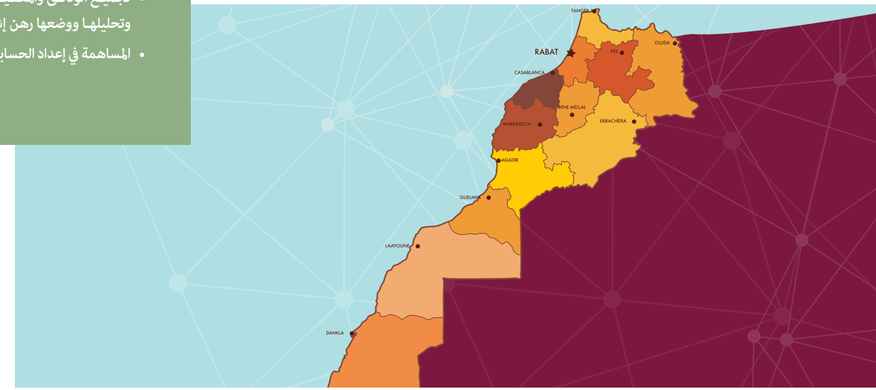

التنظيم

تضم المصالح اللاممركزة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط 12 مديرية جهوية، تم إحداثها طبقًا للتقسيم الجهوي الجديد في إطار الجهوية المتقدمة، بالإضافة إلى 5 مديريات إقليمية (الحسيمة، مكناس، القنيطرة، سطات، آسفي) و6 مصالح إقليمية (تطوان، تازة، الجديدة، خريبكة، خنيفرة وورزازات). وتضم كل مديرية جهوية أربعة مصالح هي :

- مصلحة الإحصاءات والحسابات الجهوية ؛
- مصلحة الدراسات والتخطيط ؛
- مصلحة التوثيق وتدبير المعلومات ؛
- مصلحة الموارد البشرية والشؤون العامة.

أما المديريات الإقليمية فتضم ثلاث مصالح وهي :

- مصلحة الإحصاءات ؛
- مصلحة الدراسات والتخطيط ؛
- مصلحة تدبير الوسائل.

الموارد البشرية

يبلغ عدد الموظفين العاملين بالمندوبية السامية للتخطيط ما مجموعه 1599 موظفًا منهم 648 موظفًا يعملون بالمصالح اللاممركزة، أي حوالي40% من مجموع الموارد البشرية للمندوبية. ويتوزعون، حسب الجنس، إلى 388 رجل (62%) و245 امرأة (39%) وحسب الفئات، إلى 170 موظف (27%) من فئة الأعوان و158 (25%) من فئة الأطر المتوسطة فيما يبلغ عدد الأطر العليا 305 إطارا (48%).

تحديث النظام الإحصائي الجهوي للمندوبية السامية للتخطيط

حرصًا منها على تمكين مصالحها اللاممركزة من تلبية احتياجات الفاعلين الترابيين والمحليين من الحصول على المعطيات والدراسات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، في إطار الجهوية المتقدمة، شرعت المندوبية السامية للتخطيط، منذ سنة 2017، في ورش واسع لتحديث نظامها الإحصائي الجهوي. وترتكز أنشطة هذا الورش، الذي يندرج في إطار البرنامج الاستراتيجي للمندوبية للفترة 2022-2026، على عدة محاور أبرزها توسيع التغطية الموضوعاتية والترابية للعمليات الإحصائية ورقمنة عمليات تجميع واستغلال ونشر النتائج وتعزيز وسائل التواصل بخصوص المعطيات الإحصائية مع مختلف المستعملين على الصعيد الترابي.

1. توسيع التغطية الموضوعاتية والترابية، وذلك من خلال:

- إدراج مواضيع جديدة في استمارات البحوث الإحصائية الدائمة ؛
- إنجاز بحوث إحصائية جديدة تهم، على الخصوص، العنف ضد النساء، واستعمال الوقت، والعائلة، والدخل، ومستوى المعيشة، والبنيات الاقتصادية، إلخ. ؛
- إنجاز الإحصاء العام السابع للسكان والسكنى (2024) والخريطة الشاملة للمؤسسات الاقتصادية (2023) ؛
- تعزيز عينات البحوث الإحصائية لدى الأسر من أجل توفير نتائج دقيقة على المستوى الجهوي.

2. الشروع في إنجاز البحوث الجهوية

خلال الفترة 2021-2024، تم إنجاز أربع بحوث جهوية من طرف المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط، تم إنجاز اثنان منها بدعم من برنامج التعاون (حكامة 2) بين الاتحاد الأوروبي والحكومة المغربية، وهما البحث حول تصور البطالة بجهة الشرق والبحث حول مدى رضى مستعملي المنشورات الإحصائية التي تضعها المديرية الجهوية لسوس ماسة رهن إشارتهم. أما العمليتان الأخريان، المنجزتان من طرف المديرية الجهوية للرباط–سلا–القنيطرة بتعاون مع منظمة العمل الدولية، فقد تناولتا تكلفة اليد العاملة المهاجرة بالمغرب وتقييم التوجيهات الصادرة عن المؤتمر الدولي حول إحصاءات الشغل لسنة 2018.

3. رقمنة عمليات تجميع واستغلال ونشر المعطيات

تم اعتماد تقنية تجميع المعطيات عن طريق الحاسوب (CAPI) لأول مرة سنة 2007 في إطار البحث الوطني حول التشغيل، ثم تم، بعد ذلك، تعميمها على مختلف البحوث لدى الأسر منذ 2019، في إطار التحول الرقمي الذي أطلقته المندوبية السامية للتخطيط بشراكة مع المكتب الوطني للإحصاء بالدانمارك.

4. تحسين التواصل الإحصائي الجهوي

تم الشروع في إنجاز هذه العملية على مستوى المديرية الجهوية لسوس-ماسة، قبل تعميمها على باقي المصالح اللاممركزة للمندوبية. وتشمل تجديد وتوحيد المنشورات الجهوية والإقليمية، وخاصة المونوغرافيات والنشرات الإحصائية الجهوية وكذا الشروع في تحديث وتوحيد صياغة البوابات الإلكترونية للمديريات الجهوية والإقليمية.

5. تطوير قواعد البيانات الجهوية

أطلقت المندوبية السامية للتخطيط ورشًا واسعًا لإنشاء قواعد معطيات جهوية من أجل تلبية احتياجات المستعملين على المستوى الجهوي والإقليمي والمحلي من مؤشرات محينة تشمل المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. ويتم هذا المشروع في إطار الشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (FNUAP) للفترة 2017-2025.

وقد تم إلى حدود الآن إنشاء هذه القواعد على مستوى 10 مديريات جهوية، بينما انطلق العمل سنة 2025 لإعدادها على مستوى جهتي بني ملال–خنيفرة ودرعة–تافيلالت.

6. التنسيق الإحصائي الجهوي

من أجل ضمان استدامة تحيين قواعد المعطيات الجهوية، أطلقت المندوبية السامية للتخطيط، بتنسيق مع السادة الولاة، برنامجًا لإحداث لجان جهوية للتنسيق الإحصائي، يرأسها الولاة وتتكلف المديريات الجهوية للمندوبية بأمانتها الدائمة. وتهدف هذه اللجان إلى تنظيم تبادل دوري وآلي للمعطيات الإحصائية بين المصالح اللاممركزة للمندوبية السامية للتخطيط وباقي المنتجين الآخرين للإحصاءات الرسمية على المستويات الجهوية والإقليمية والمحلية.

7. تتبع أهداف التنمية المستدامة (ODD)

عملاً بالمرسوم رقم 2.19.452 الصادر في 17 يوليوز 2019 المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التي تُوكل للمندوبية السامية للتخطيط مهمة إعداد التقارير الوطنية والجهوية حول أهداف التنمية المستدامة، قامت المندوبية السامية للتخطيط منذ 2021 بإطلاق برنامج لإنجاز تقارير حول الإنجازات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة على المستوى الجهوي والترابي. وقد تم إعداد أول تقرير جهوي بهذا الشأن على مستوى جهة طنجة–تطوان–الحسيمة وتم نشره سنة 2022، فيما أُنجز التقرير الثاني بجهة الدار البيضاء–سطات ونُشر سنة 2025. ويتم حاليًا تعميم هذه المبادرة بشكل تدريجي على باقي جهات المملكة، بهدف تعزيز تتبع أهداف التنمية المستدامة ودمجها في السياسات العمومية الجهوية.

أهداف التنمية المستدامة : التنفيذ بجهة طنجة - تطوان - الحسيمة

في شتنبر 2015، اعتمد المجتمع الدولي القرار 70/1 الذي يدعو الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إلى ضمان الرصد المستمر والتشاركي للتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، على المستويين الوطني والترابي. وهو برنامج عالمي يتكون من 17 هدفا و169 غاية و231 مؤشرا.

التفعيل في إطار السياق الجهوي

1. إحداث قاعدة البيانات الجهوية/الشراكة بين صندوق الأمم التحدة للسكان والمندوبية السامية للتخطيط ؛
2. تنظيم مشاورات جهوية وورشات عمل لبناء القدرات ؛
3. إحداث اللجنة الجهوية للتنسيق الإحصائي ؛
4. إعداد المساهمات القطاعية ؛
5. استقبالها من قبل فريق عمل المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط ؛
6. التجميع والدمج من قبل فريق عمل المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط ؛
7. اجتماعات تبادل بين المديرية الجهوية للمندوبية السامية للتخطيط والشركاء
8. إعداد المشروع الأولي للتقرير ؛
9. رفع النسخة المؤقتة للشركاء لإبداء الرأي اللجنة الجهوية للتنسيق الإحصائي ؛
10. المصادقة على التقرير الجهوي من قبل اللجنةالجهوية للتنسيق الإحصائي ؛
11. ضمان نشر التقرير الجهوي حول أهداف التنمية المستدامة على نطاق واسع ؛

87 مؤشراً تم إنتاجه من قبل النظام الإحصائي الجهوي

يتتبع التقرير التقدم المحرز على مستوى جهة طنجة تطوان الحسيمة في مجال نشر أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2015-2021،التفعيل في إطار السياق الجهوي لأهداف وغايات أهداف التنمية المستدامة ومراجعة رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتاحة على المستوى الجهوي. ويركز التقرير على الجهود التي يبذلها مختلف المتدخلين في هذا المشروع لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المجالات المختلفة المرتبطة بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسلام والشراكة.

الغايات التي تم تحقيقها`

- القضاء على الجوع وسوء التغذية والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة والملاريا ؛
- الحصول على اللقاحات التي يوفرها البرنامج الوطني. تعميم التعليم الابتدائي ؛
- تحقيق التكافؤ بين الفتيات والفتيان في جميع المراحل الدراسية ؛
- تعميم الولوج للماء والكهرباء.

الغايات التي يمكن تحقيقها قبل 2030

- مكافحة الفقر ؛
- التغطية الاجتماعية للجميع ؛
- تعميم التعليم في جميع المراحل الدراسية وخاصة التعليم الأولي. تطوير الطاقات المتجددة ؛
- ولوج الجميع للسكن اللائق.

مزيد من الجهود يجب بذلها لتجاوز التحديات

- تحسين الكثافة الطبية وحصول الجميع على الوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة. خفض الوفيات الناجمة عن حوادث السير ؛
- مكافحة الأمية ؛
- تحقيق التكافؤ بين الوسطين القروي والحضري في جميع المراحل الدراسية. الحد من الفوارق الاجتماعية والترابية والمتعلقة بالنوع الاجتماعي ؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل اللائق للشباب والنساء. القضاء على تشغيل الأطفال ؛
- تعزيز الصناعة المستدامة ؛
- الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري ؛
- تعزيز المرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

قاعدة المعطيات الإحصائية الجهوية لسوس ماسة

توفر قاعدة المعطيات الإحصائية الجهوية لسوس ماسة للمستخدمين سلسلة من المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالمجال الاجتماعي والبيئي والاقتصادي. وهي منظمة على شكل مواضيع تتيح للمستخدم إمكانية تحديد بحثه، وعرض نتائج البحث على شكل جداول أو مبيانات. كما يمكن للمستخدم تحميل النتائج في شكل جداول وإعادة استخدامها حسب احتياجاته.

صاحب المشروع

تم تنفيذ هذا المشروع في إطار الشراكة بين المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان. قامت المديرية الجهوية للتخطيط سوس ماسة، بالتنسيق مع ولاية سوس ماسة ومجلس الجهة، بوضع قاعدة المعطيات الإحصائية الجهوية، والتي تهدف إلى تثمين المعلومة الإحصائية المحلية وجعلها متاحة للعموم.

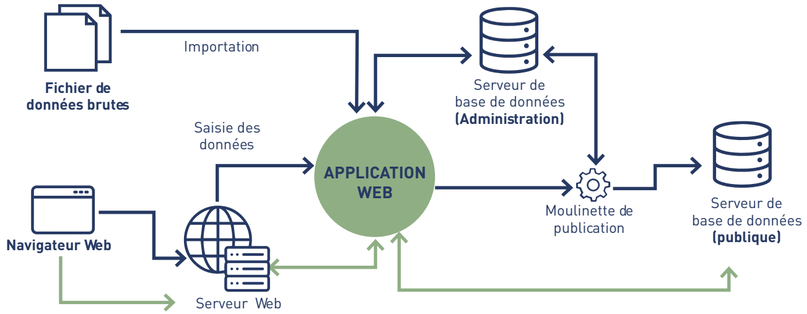

Shéma fonctionnel

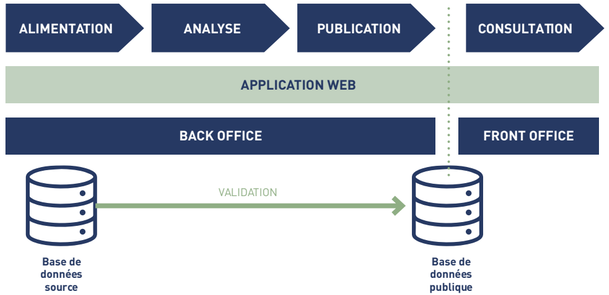

يروم مشروع المندوبية السامية للتخطيط وصندوق الأمم المتحدة للسكان بلورة قاعدة معطيات إحصائية جهوية، ولا تشكل هذه الأخيرة إلا جزءاً من التطبيق المعلوماتي الإجمالي. ويهدف هذا العمل إلى وضع نظام معلوماتي يمكن من تطوير قاعدة المعطيات وعرض النتائج على العموم. وعليه، فإن النظام المذكور يشمل:

- قاعدة معطيات إحصائية ؛
- تطبيق خلفي back-office لتطعيم قاعدة المعطيات ؛
- تطبيق أمامي front-office لتقديم المعطيات للمستخدمين النهائيين.

يتكون النظام من أربع عمليات أساسية:

1- التطعيم: يوفر التطبيق واجهة لمسك المعطيات الإحصائية. ويأخذ المشروع بعين الاعتبار إمكانية استيراد كتل من المعطيات. مرحلة التطعيم تتطلب شروطا مسبقة متوفرة في النظام. تحتضن قاعدة المعطيات مرجعية للمؤشرات، لذلك فإن التطبيق الخلفي سيمنح واجهة لضبط المعايير تحدد من خلالها لكل مؤشر خصائصه، مجال اختيار المشاهد الممكنة لعرض بياناته،وكذا انتماءه الموضوعاتي.

2 - التحليل: هي مرحلة مراقبة ضمن المعالجة الإجمالية للحكم على مدى انسجام المعطيات المسوكة. قبل نشر المعطيات، يكون مناولو المسك مطالبين بمراجعة البيانات التي تم إدخالها في مرحلة التطعيم: الهدف هو التأكد من خلو النظام من أي معطيات خاطئة أو غير متسقة. ويمكن إسناد هذه العملية إلى إطار عال لا يمكن نشر البيانات دون موافقته نظرا لكونه الضامن لمدى صحة البيانات.

3 - النشر: تخص هذه العملية نشر بيانات قاعدة المعطيات المصدر نحو قاعدة المعطيات العمومية وذلك من طرف مستعمل التطبيق الخلفي بعد المصادقة عليها أثناء مرحلة التحليل. يتم تحيين قاعدة المعطيات العمومية بإدماج التعديلات الواردة من القاعدة المصدر.

4 - الاستخدام: تجرى عمليتا البحث وقراءة المعطيات على مستوى التطبيق الأمامي للنظام. وسيتم تعداد المؤشرات تراتبيا وفق عدد من المعايير (الموضوع، القطاع، الجغرافيا). باستخدام مؤشر ما، تعرض بياناته وفق مختلف المشاهد حسب المعايير المحددة مسبقا في التطبيق الخلفي (جداول مرنة، مبيان، خريطة تصاميم قابلة للاستغلال CSV، XLSX.)

IV.
تتبع برامج التنمية

تتبع وتقديم التقارير بشأن أهداف التنمية المستدامة في المغرب: المقاربة المنهجية والتقدم الرئيسي المحرز

1. الإطار المرجعي والمقاربة المنهجية

الإطار الدولي

تبنى المجتمع الدولي، في شهر شتنبر سنة 2015، القرار 70/1، «تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لسنة 2030». وهي خطة عالمية تتألف من 17 هدفا و169 غاية و231 مؤشرا. ويدعو هذا القرار الأممي الدول إلى ضمان تتبع منتظم وتشاركي للتقدم المحرز نحو تحقيق هذه الأهداف، سواء على المستوى الوطني أو المستويات المجالية. ويتولى المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة، الذي ينعقد سنويا برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وكل أربع سنوات برعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة، مسؤولية التتبع على المستوى الدولي. جميع الدول الأعضاء مدعوة لعرض تقدمها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال هذا المنتدى.

الإطار الوطني

أنشأ المرسوم رقم 2.19.452 المؤرخ في 17 يوليوز 2019، المتعلق بتنظيم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، لجنة يرأسها رئيس الحكومة، وتضم القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجهات والقطاع الخاص.

تتولى هذه اللجنة متابعة تنفيذ الأجندة الأممية للتنمية المستدامة والتنسيق بين مختلف السلطات والهيئات المعنية واعتماد التقارير وضمان تنفيذ التوصيات المقدمة.

استنادا إلى المادة 9 من هذا المرسوم، تناط بالمندوبية السامية للتخطيط (HCP)، بصفتها مؤسسة مستقلة وعضوا في هذه اللجنة، مهمة إعداد التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (ODD) ويتوجب عليها أن ترفع إلى اللجنة المعنية تقريرا وطنيا سنويا قصد اعتماده.

المقاربة التشاركية

يعتمد إعداد التقارير الوطنية المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على مقاربة تشاركية يتم خلالها تعبئة طيف واسع من الفاعلين المؤسساتيين. وترتكز هذه المنهجية على شبكة من ضباط الاتصال تضمن تنسيقا فعالا فيما يتعلق بتبادل الآراء حول المقاربة المنهجية المتبعة في إعداد التقرير وطبيعة المساهمات القطاعية وصيغته النهائية. ويستند محتوى التقرير إلى أعمال المندوبية السامية للتخطيط ومساهمات أعضاء اللجنة.

2. الحصيلة الإجمالية لأهم الإنجازات

منذ اعتماد أجندة 2030 في سنة 2015، يسجل المغرب في رصيده الانجازات التالية:

- إعداد ستة تقارير وطنية وتقريرين جهويين حول أهداف التنمية المستدامة (جهتي طنجة تطوان الحسيمة والدار البيضاء سطات) ؛
- المشاركة في مناسبتين، سنتي 2016 و2019، في المراجعة الوطنية الطوعية المنظمة في إطار أشغال المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة ؛

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فإن تحليل وضعية المؤشرات يشير إلى أن المغرب تمكن بالفعل من تحقيق، أو هو في طور تحقيق، العديد من الغايات، في الوقت الذي لا تزال فيه غايات أخرى تشكل تحديات يتعين التغلب عليها.

غايات تم تحقيقها

القضاء على الجوع والفقر المدقع: نسبة السكان الذين يعانون من الجوع لا تتجاوز 0,1% (2014)، ونسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع 0,3% (2022).

خفض معدل وفيات الأمهات والرضع: في سنة 2018، انخفض معدل وفيات الأمهات إلى 72,6 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية، ومعدل وفيات الأطفال حديثي الولادة إلى 13,6 لكل 100 ألف ولادة حية، ومعدل وفيات الرضع والأطفال إلى 22,2 لكل 100 ألف ولادة حية.

تعميم التعليم في السلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي: في سنة 2024، تم تعميم التعليم في السلكين الابتدائي والثانوي الإعدادي.

تحقيق المساواة شبه الكاملة بين الجنسين (إناث/ذكور) في التعليم في سنة 2024: يبلغ مؤشر المساواة بين الجنسين 0,97 في التعليم الابتدائي، و0,96 في التعليم الثانوي الإعدادي و1,17 في التعليم الثانوي التأهيلي ؛

الإدماج الرقمي للمرأة في سنة 2024: 96,7% من النساء في سن 5 سنوات فما فوق يمتلكن هاتفا محمولا (97,3% للرجال) ؛

تعميم شبه كامل للولوج إلى الماء الصالح للشرب: منتشر على نطاق واسع في المناطق الحضرية و98.5% في المناطق الريفية ؛

تعميم الولوج إلى الكهرباء، بمعدل 99,3% ؛

القضاء على عمالة الأطفال: 1,3% فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 و17 سنة يشتغلون ؛

الولوج إلى السكن اللائق: تقلص معدل السكن غير اللائق في الوسط الحضري إلى 3,4%.

غايات قيد الإنجاز

تقليص نسبة الفقر إلى النصف: تقليص الفقر النقدي من 4,8% سنة 2014 إلى 3,9% سنة 2022، والفقر متعدد الأبعاد من 11,9% إلى 6,8% ؛

تعميم الحماية الاجتماعية: وفقا لنتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، بلغت نسبة السكان المنخرطين في التغطية الصحية أو الذين لهم الحق فيها إلى 70% سنة 2024 ؛

ضمان الأمن الغذائي: بلغ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد 22,1% سنة 2021 ؛

تعميم التمدرس بالتعليم الثانوي التأهيلي: بلغ معدل التمدرس 80,2% سنة 2024 ؛

القضاء على زواج القاصرات: تراجع حصة زواج القاصرات من إجمالي الزيجات إلى 5% ؛

كفاءة الموارد المائية والمحافظة عليها: تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، التزم المغرب بسياسة مائية وطنية طموحة تهدف إلى تدبير مستدام لهذه الموارد، والتوفيق بين تنمية العرض وترشيد الطلب ؛

تعزيز الطاقات المتجددة: تصل حصة الطاقات المتجددة من القدرة الوطنية المركبة إلى 45,3% في سنة 2024، مقتربة من الهدف الوطني المتمثل في 52% بحلول سنة 2030 ؛

فك العزلة عن العالم القروي: بلغ معدل فك العزلة عن العالم القروي 90,1% في سنة 2024 ؛

تحديث البنية التحتية: تتعزز ديناميكية تحديث البنية التحتية الاقتصادية مع تنظيم كأس الأمم الأفريقية 2025 وكأس العالم لكرة القدم 2030 ؛

تحسن تدبير الديون: تقليص نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 67,7% سنة 2024 ؛

تحسن حصة المغرب في سوق الصادرات العالمية: تضاعفت صادرات السلع بين سنتي 2016 و2024 من 226 مليار درهم إلى 455 مليار درهم، مع تحسن حصتها من الصادرات العالمية من 0,14% إلى 0,17%.

الغايات الرئيسية التي تتطلب مضاعفة للجهود

تقليص الفوارق المجالية: يبلغ الفقر متعدد الأبعاد 13,1% بالوسط القروي مقابل 3,0% في الوسط الحضري و9,8% في جهة بني ملال-خنيفرة مقابل 2,4% في جهة العيون-الساقية الحمراء.

مكافحة الأمراض المعدية، وعلى الخصوص مرض السل والأمراض غير المعدية: بلغ معدل الإصابة بمرض السل 92 حالة لكل 100000 نسمة في سنة 2023. أما بالنسبة للأمراض غير المعدية، فإنها تظل السبب الرئيسي للوفاة في المغرب، بمعدل وفيات مبكرة بلغ 24% سنة 2020.

جودة التعلمات: حسب نتائج التقييمات الدولية (TIMSS 2023)، فإن أداء التلاميذ المغاربة أقل من المتوسط الدولي. على سبيل المثال، لم يكتسب سوى 46% من تلاميذ السنة الرابعة ابتدائي و36% من تلاميذ السنة الثانية إعدادي الحد الأدنى من المهارات المطلوبة في الرياضيات، مقارنة بمتوسط دولي يبلغ 91% و81% على التوالي.

القضاء على الأمية: بلغ معدل الأمية بين السكان الذين تبلغ أعمارهم 10 سنوات فأكثر 24,8% على الصعيد الوطني سنة 2024 وبلغ هذا المعدل 32,4% لدى النساء و38% في الوسط القروي ؛

التعميم والمساواة في الولوج إلى التعليم العالي: بلغ المعدل الخام للتمدرس بالتعليم العالي لدى الفئة العمرية 18-22 سنة 48% في سنة 2024 ؛

القضاء على العنف ضد النساء والفتيات: في سنة 2019، تعرضت أكثر من 57% من النساء لأعمال عنف. وأكثر من 44% من النساء والفتيات اللاتي يبلغن من العمر 15 سنة أو أكثر كن ضحايا للعنف الجسدي أو الجنسي أو النفسي الذي مارسه عليهن شركاؤهن (الحاليون أو السابقون) ؛

تعزيز المشاركة في صنع القرار: في سنة 2021، بلغت تمثيلية المرأة في مجلس النواب 24,3% وفي مجلس المستشارين11,7%. وفي سنة 2022، بلغت حصتها 41,23% في الوظيفة العمومية و21,28% في الوظائف العليا و28% في مناصب المسؤولية ؛

تعزيز الحقوق العقارية أو الحقوق المؤمنة على الأراضي الفلاحية، وخاصة عند النساء: في سنة 2023، لم يتمتع سوى 22,3% من المستغلين الفلاحين بالحقوق العقارية أو الحقوق المؤمنة على الأراضي الفلاحية (6,9% من النساء مقارنة بـ 36,8% من الرجال) ؛

معالجة مياه الصرف الصحي في الوسط الحضري والولوج إلى خدمات الصرف الصحي المحسنة في الوسط القروي: بلغت نسبة معالجة مياه الصرف الصحي حوالي 58%، غير أن 77% من الساكنة القروية ما تزال تعتمد على الحفر البسيطة لتصريف المياه المستعملة ؛

تعزيز النمو الاقتصادي المستدام: انتقل معدل النمو من 0,5% سنة 2016 إلى 3,8% سنة 2024، لكنه يظل متقلبا ودون المستوى الكفيل بتلبية حاجيات سوق الشغل ؛

تقليص القطاع غير المهيكل: مثل هذا القطاع سنة 2023، حوالي 33,1% من مناصب الشغل غير الفلاحي و13,6% من القيمة المضافة خارج الفلاحة والإدارة العمومية ؛

تعزيز العمل اللائق: سجل معدل البطالة منحى تصاعديا، من 9,4% سنة 2016 إلى 13,3% سنة 2024 ؛

تراجع كبير في نسبة الشباب الذي لا يدرس ولا يشتغل ولا يتابع أي تكوين مهني (NEET): حيث تراجع هذا المعدل من 27,9% سنة 2016 إلى 24,4% سنة 2024، غير أنه يظل مرتفعا خصوصا لدى الإناث 35,1% ؛

تعزيز التصنيع المستدام: ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج الداخلي الإجمالي من 14,8% سنة 2016 إلى 15,3% سنة 2024، وفي التشغيل من 11,3% إلى 12,6% خلال نفس الفترة ؛

تقوية البحث والابتكار: ما تزال الموارد المرصودة له محدودة، مما يحد من دوره كرافعة للتحول الإنتاجي وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية ؛

تقليص الفوارق الاجتماعية: تراجع معامل جيني من 39,5% سنة 2014 إلى 38,5% سنة 2019، غير أنه عاد ليرتفع إلى 40,5% سنة 2022 ؛

تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة: رغم الالتزام بتقليصها بنسبة 45,5% في أفق 2030، واصلت هذه الانبعاثات منحاها التصاعدي، منتقلة من 85105 كيلوطن مكافئ CO_2 سنة 2016 إلى 98872 كيلوطن سنة 2022.

تنفيذ أجندة 2063

تمثل أجندة 2063 الإطار الاستراتيجي للاتحاد الإفريقي، حيث ترسم على مدى 50 سنة رؤية إفريقيا موحدة، مزدهرة، سلمية وذات تأثير عالمي. بعد عقد أول (2014–2023) ركّز على التقارب، جاء المخطط العشري الثاني (2024–2033)، المسمى «عقد التسريع»، ليحدد سبعة أهداف طموحة رئيسية(Moonshots). وتشكل تقارير المتابعة أداة أساسية لتقييم التقدم المحرز، وقياس مستوى الإدماج الوطني، وتبادل الممارسات الجيدة، مما يجعلها آلية لتوجيه السياسات وتجسيد «إفريقيا التي نريدها».

وباعتبارها نقطة الاتصال الوطنية لأجندة 2063 لدى الاتحاد الإفريقي ووكالة الاتحاد الإفريقي للتنمية، أعدت المندوبية السامية للتخطيط ثلاثة تقارير وطنية في 2019 و2021 و2023، عرضت حصيلة الإنجازات مقارنة بالأهداف المحددة، ورصدت التحديات الأساسية، وساهمت في استخلاص الدروس من التجربة المغربية في تنفيذ التطلعات (les aspirations) الخاصة بالعقد الأول لأجندة 2063.

وقد أعدت المندوبية السامية للتخطيط التقرير الوطني حول تنفيذ المخطط العشري الثاني (2024–2033) لأجندة 2063. ويعد هذا التقرير الرابع من نوعه، حيث يعرض وضعية المغرب في بداية هذا العقد، امتداداً لتقييم العقد الأول (2014–2023). ويبرز التحليل ما يلي:

- وضوح في الانسجام الاستراتيجي بين الأولويات الوطنية، خصوصا النموذج التنموي الجديد، وطموحات أجندة 2063 ؛
- تعبئة سياسية قوية تجسدت في مبادرات كبرى مثل المبادرة الملكية للفضاء الأطلسي الإفريقي، مشروع أنبوب الغاز المغرب-نيجيريا، والاستثمارات في الأمن الغذائي والطاقي ؛
- إدماج فعلي للأولويات القارية، عبر تفعيل سبعة أهداف طموحة للمخطط العشري الثاني.

خلاصة الإنجازات الرئيسية للمغرب حسب الأهداف الطموحة لأجندة 2063

انسجاماً مع التزامه بأجندة 2063، قام المغرب بمواءمة إصلاحاته الوطنية مع أولويات المخطط العشري الثاني (2024–2033)، المعروف بـ «عقد التسريع»، مساهماً بشكل ملموس في تفعيل الأهداف الطموحة السبعة التي حددها الاتحاد الإفريقي:

- **على المستوى الاقتصادي (الهدف الطموح 1):** عزز المغرب مساره نموه الشامل، حيث ارتفع الناتج الداخلي الخام للفرد إلى 43.408 درهم في 2024 مقابل 29.656 درهم في 2014. ساهمت القطاعات الاستراتيجية، كصناعة السيارات (148,2 مليار درهم صادرات في 2023)، الطيران والفلاحة في تعزيز التنويع الاقتصادي. وتراجعت نسبة الفقر متعدد الأبعاد من 4,5% في 2014 إلى 2,5% في 2024. كما استفادت 3,5 ملايين أسرة (ما يقارب 12 مليون مواطن) من ورش الدعم الاجتماعي المباشر.
- **في مجال الاندماج والربط (الهدف الطموح 2) :** عزز المغرب بنياته التحتية للنقل واللوجستيك: 1800 كلم من الطرق السيارة و1857 كلم من الطرق السريعة في الخدمة ؛ إنجاز الطريق السريع بالصحراء (1055 كلم) بنسبة 90%، لربط المغرب بعمقه الإفريقي. كما بلغ طول الشبكة الحديدية 2295 كلم، منها 200 كلم للقطار فائق السرعة (طنجة–الدار البيضاء)، الأول من نوعه في إفريقيا. ويتوقع برنامج السكة الحديدية 2040 إضافة 1300 كلم، منها خط الدار البيضاء–أكادير المرتقب سنة 2029.
- **من أجل مؤسسات أكثر تفاعلاً (الهدف الطموح 3):** تم تحديث الإدارة لتعزيز الفعالية والشفافية. فقد مكّن القانون 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر من إلغاء 45% من الإجراءات المطلوبة من المستثمرين. كما عززت رقمنة الخدمات العمومية والجهوية المتقدمة من سرعة استجابة المؤسسات.
- **على المستوى الدبلوماسي والأمني (الهدف الطموح 4)**، يضطلع المغرب بدور نشط في الوساطة الإقليمية (ليبيا، الساحل)، ويشارك في عمليات حفظ السلام الأممية بالكونغو الديمقراطية (منذ 2001) وإفريقيا الوسطى (منذ 2013)، وأحدث مركز التميز لتكوين عناصر حفظ السلام المغاربة والأجانب.

- **ترسيخ القيم والثقافات الإفريقية (الهدف الطموح 5):** ويتجسد في الدبلوماسية الثقافية والأكاديمية كتنظيم مهرجانات دولية، واختيار الرباط «عاصمة الثقافة الإفريقية» (2022–2023)، واستقبال أزيد من 12 ألف طالب إفريقي سنة 2023.
- **تنمية الرأسمال البشري (الهدف الطموح 6)** تظل من الأولويات الوطنية. فقد بلغ معدل التمدرس للأطفال 5–4 سنوات 78,7% سنة 2023، مع تعميم التمدرس الابتدائي والإعدادي. كما ارتفعت نسبة التغطية الصحية إلى 86,5% في 2024 (حسب المعطيات الإدارية). وساهم برنامجا «فرصة» و«أوراش» في إدماج الشباب والنساء، مما عزز من قابلية تشغيلهم واستقلاليتهم الاقتصادية.
- **وفي مجال الإشعاع العالمي (الهدف الطموح 7) :** واصل المغرب إصلاحاته المالية والضريبية بهدف خفض دين الخزينة إلى 65% من الناتج الداخلي الخام في أفق 2030. كما تعززت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في 2024 بفضل الميثاق الجديد للاستثمار، مما يعكس صمود الاقتصاد الوطني وجاذبيته.

WWW.HCP.MA

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المندوبية السامية للتخطيط
ⵜⴰⵡⵙⵙⴰⵢⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵖⵍⵉ
HAUT-COMMISSARIAT AU PLAN

المندوبيـة السـامية للتخطيـط

إيلو 3-31،سـكتور 16،حـي الرياض
ص.ب. 178، 10001 الربـاط، المغـرب
+212(0)5 37 57 69 00
contact@hcp.ma
statguichet@hcp.ma

W W W . H C P . M A